المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي
قيادة وتنمية

أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 25–27 فبراير (شباط) 2013

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية

السيد عبد العزيز بوتفليقة

المحرر

أ.د محمد سليم قلالة

رئيس الفريق العلمي للمؤتمر

المجلد الأول

المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي

قيادة وتنمية

أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 25-27 فبراير (شباط) 2013

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية

السيد عبد العزيز بوتفليقة

المحرر

أ.د محمد سليم قلالة

رئيس الفريق العلمي للمؤتمر

المجلد الأول

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة لمنظمة المرأة العربية
25 شارع رمسيس – الكوربة – مصر الجديدة
القاهرة . جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183101 /24183301 (202 +)
فاكس: 24183110 (202 +)
البريد الالكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال
لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى 2014

رقم الإيداع: 2014/23232

الترقيم الدولي: 978-977-5017-34-5

الكلمات الملقاة في الجلسة الإفتتاحية
والبيان الختامي للمؤتمر

قائمة المحتويات

مقدمة 9

كلمة فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة 13
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (دولة رئاسة المنظمة)
قرأها السيد محمد علي بوغازي
المستشار برئاسة الجمهورية

كلمة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك 19
أم الإمارات – رئيسة الاتحاد النسائي العام
رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية
عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية
ورئيسة المنظمة في دورتها الثالثة (2007–2009)

كلمة فخامة السيدة وداد بابكر 23
حرم فخامة رئيس جمهورية السودان
عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية
ورئيسة المنظمة في دورتها السادسة (2013 – 2015)

كلمة معالي العين السيدة ليلى شرف 33
عضو مجلس الأعيان الأردني
رئيسة وفد المملكة الأردنية الهاشمية

كلمة سعادة الدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة.....39
نائبة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة
رئيسة وفد مملكة البحرين

كلمة معالي الوزيرة الدكتورة سهام بادي 43
وزيرة شؤون المرأة والأسرة
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد الجمهورية التونسية

كلمة سعادة الأستاذة مريم الريس 47
مستشار رئيس الوزراء
رئيسة وفد جمهورية العراق

كلمة معالي الوزيرة الدكتورة مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية.....51
وزيرة التربية والتعليم
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد سلطنة عمان

كلمة سعادة الأستاذة فريال سالم.....55
مستشارة في الرئاسة الفلسطينية
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد دولة فلسطين

كلمة سعادة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان 59
عضو الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية
رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية في دورته العاشرة
رئيسة وفد الجمهورية اللبنانية

كلمة السيدة الوزيرة مرفت تلاوي 63
رئيس المجلس القومي للمرأة
رئيسة وفد جمهورية مصر العربية

كلمة معالي الوزيرة بسيمة الحقاوي 67
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد المملكة المغربية

كلمة معالي الوزيرة مولاتي بنت مختار 71
وزيرة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية

كلمة سعادة الدكتورة شفيقة سعيد عبده صالح.....75
رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد الجمهورية اليمنية

كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 79
تلقيها وزير مفوض منى سمير كامل
مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة

كلمة الأستاذة الدكتورة ودودة بدران.....85
المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

كلمة الأستاذ الدكتور محمد سليم قلالة 91
رئيس الفريق العلمي للمؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية

البيان الختامي للمؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية 95

مقدمة

حظي موضوع تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وتوفير الخدمات المساندة لها باهتمام منظمة المرأة العربية منذ إنشائها. وتجلى ذلك من خلال ما أكدته لوائح وتوصيات مؤتمراتها السابقة، التي كانت في كل مرة تلح على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز دور المرأة في هذا المجال ودعمها في مواجهة آثار العولمة الاقتصادية وتوفير الخدمات المساندة لها بما يمكنها من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ودورها في التنمية الاقتصادية كما جاء في مؤتمرها الأول سنة 2006.

وجاء المؤتمر الرابع في شهر شباط (فبراير) 2013 استجابة لهذا التوجه العام الذي طرحته المنظمة بشأن المرأة والبعد الاقتصادي، بغرض تعزيز مواقفها السابقة وإبراز تطلعاتها المستقبلية في هذا المجال، حيث طرح موضوع المقاولة النسائية كمحور يُنظر انطلاقًا منه ومن خلاله، لهذا البعد كنقطة تتصهر عندها مكونات اجتماعية اقتصادية ذات دلالات حية على مستقبل ومكانة المرأة في مجتمعاتنا العربية.

وقد كان واضحًا لدى منظمة المرأة العربية من البداية أن موضوع « المقاولة النسائية»، الذي مازال محل نقاش في العالم حول الحدود والمفهوم والمجال، ومازال يفرض على الحكومات اتخاذ إجراءات لتعزيزه، من شأنه أن يكشف عن عدة إشكاليات في العالم العربي سواء من حيث علاقته بالدور القيادي الذي ينبغي أن تلعبه المرأة في المجتمعات العربية، أو بمدى قدرتها على المساهمة في البناء الاقتصادي في ظل بيئة نشاط مازالت غير مؤهلة لذلك بشكل عام فما بالك عندما يتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي النسائي.

ومع ذلك اعتبرت المنظمة أنه ينبغي خوض غمار هذا التحدي والكشف عن واقع المرأة العربية في هذا المجال لإبراز ما خفي من قدرات، ومعرفة مواطن القوة والضعف، والأخذ بأيدي النساء اللائي بادرن بالفعل في هذا المجال للانطلاق نحو أفق أرحب.

وهكذا بدت المهمة واضحة من البداية بالنسبة لقيادة منظمة المرأة العربية: أن يتم عقد مؤتمر تكون غايته الأساسية ليس فقط تقديم بعض الحقائق عن واقع المرأة العربية أثناء الفعل، وهي تبني أو تُنتج أو تُدرب من خلال المؤسسة التي أنشأتها، إنما إبراز قدرات المرأة على النجاح في هذا الميدان أو ذاك، والأهم من ذلك إبراز دورها الريادي في مجال التنمية الوطنية، أي الوصول إلى البرهنة من خلال حقائق ميدانية، ووقائع لا شك فيها، وتجارب نجاح حية أن المرأة العربية وهي تسعى لأن تساهم في إنتاج السلع والخدمات من خلال المقاولة التي تؤسسها في هذا المجال أو ذلك، أصبحت تمتلك القدرة على المبادرة واكتساب روح القيادة. ومنه جاء شعار المؤتمر: «قيادة وتنمية».

لقد أرادت منظمة المرأة العربية من خلال طرح موضوع المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي أن تحقق جملة من الغايات على رأسها كسر بعض الطابوهات المتعلقة بنشاط المرأة الاقتصادي وبالأساس قدرتها على الدخول في العمل المقاولاتي، باعتبار أنها اليوم بدأت تتجاوز بشكل كبير ذلك الواقع السابق الذي كان في العادة يضعها بين ثنائية عمل أو لا عمل، أي أن تشتغل أو لا تشتغل، أو ثنائية العمل الخدماتي أو الإنتاجي، لتطرح إمكانية قيامها هي نفسها بأكثر من دور في آن واحد، فهي التي تنشئ مناصب شغل للآخرين من خلال المقاولة التي تديرها، وهي التي تقتحم بمقاولتها كافة القطاعات والميادين متجاوزة حالة الفرد الباحث عن فرصة عمل إلى الفرد المنشئ لذلك بما يترتب عن هذه العملية من انعكاس على إعادة النظر في المكانة والدور الذي تقوم به المرأة في الحياة الاقتصادية وفي المجتمع بشكل عام.

وفي المقام الثاني تتجلى غاية أخرى ذات أهمية بالنسبة للمرأة والمجتمع في وقتنا الراهن، ألا وهي النظر إلى قضايا المرأة الاقتصادية ككلٍ مركب وليس كأجزاء منفصلة باعتبار أن تناول موضوع العمل أو التمهين أو التكوين المهني أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة لا يفي بنفس الغرض الذي يفي به موضوع المقاولة، باعتبار أن مفهومها ذاته المتعارف عليه هو مفهوم مركب. فالمقاولة ليست فقط مؤسسة أو نشاطا اقتصاديا، أو عملا، أو قدرة على الاستثمار فحسب، أو حتى قدرة على قيادة المشروعات فحسب، بل هي ذلك المركب من كل هذا الذي يُطلق عليه في بعض الأحيان الروح المقاولاتية القادرة على التوليف بين جميع هذه المكونات ضمن بيئة محددة وتحقيق نتائج من خلالها في ذات الوقت هي اقتصادية ولها علاقة بمفهوم الدور والمكانة والقيادة لدى النساء.

وقد سعت منظمة المرأة العربية لتعبيد الطريق من خلال مؤتمرها الرابع للوصول إلى هذه الغاية الأخرى ونظرت للمقاولة ليس كموضوع اقتصادي منفصل عن أبعاده الأخرى بل كموضوع مركب يتضمن المؤسسة، والفرد المنشئ لها (المقاول)، والمحيط العام الذي تتحرك ضمنه، بما يتضمن من فرص وصعوبات ومعطيات... من شأنه أن يسمح بفهم أعمق لجميع المتغيرات المرتبطة بهذا المحيط، ويُمكِّن من تحديد المتغير الرئيس أو المتغيرات الرئيسة ذات التأثير على مستقبل التمكين الاقتصادي لها.

وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال طبيعة الموضوعات التي تم اقتراحها من قبل قيادة المنظمة وتم تناولها في المؤتمر وبخاصة تلك التجارب الحية التي تم تقديمها والتي لم تكتف بإبراز الجوانب الاقتصادية والمالية للحالة المقدمة بل غاصت في تفاصيل العملية من الفكرة كيف بدأت ولماذا سكنت هذه الفكرة المرأة وكيف دفعها المحيط لتجاوز كل الصعاب إلى أن تحققت وأصبحت مشروعا حيا تمكنت المرأة من خلال قيادته من إثبات ذاتها وتأكيد أن خيارها وقرارها الإرادي النابع من ذاتها يسبق تلك العوامل التي تعرف بالموضوعية في عالم الاقتصاد.

وبهذا المعنى تكون منظمة المرأة العربية قد عمقت الفهم النوعي لقضايا المرأة باعتبار ذلك من رسالتها، وفتحت المجال لنقاش داخلي بين النساء لإدراك الذات من خلال البعد الاقتصادي، ومعرفة القدرات الكامنة لديهن من خلال تلك المبادرات الناجحة التي تم إبرازها أمامهن.

ويعد ذلك من العناصر التي ما فتئت المنظمة تحرص على أن تصطبغ بها منهجية عمل مؤتمراتها منذ شروعها في تنفيذ إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية المصادق عليها سنة 2002 والتي ركزت على الاقتصاد باعتباره أحد المجالات السبعة التي تضمنتها.

وقد تميزت هذه المرة بتوضيح دقيق لجانب من المقاربة التي اعتمدتها المنظمة سابقا في تناول مثل هذه الموضوعات تمثل في تجاوز ذلك الأسلوب التقليدي القائم على السعي لتدريب النساء لدخول عالم الاقتصاد أو الأعمال من خلال دفعهن نحو إدراك الطرق والسبل المتعارف عليها تقليديا لتحقيق هذه الغايات، إلى تبني الأسلوب المقاولاتي باعتباره أكثر شمولية وأكثر قدرة على تفجير قدرات النساء الخلاقة.

ولم يكن هذا بغريب على أدبيات منظمة المرأة العربية في الجانب الاقتصادي إلا أنه أخذ هذه المرة طابعا آخر. لقد كانت ندوات ومؤتمرات المنظمة في المرات السابقة تلح على ضرورة تعميق البعد الاقتصادي دون التقيد بمنهجية أو بمقاربة ينبغي أن تسود.

وبالفعل عندما بدأ النقاش الأولي حول الموضوعات أصرت المنظمة على أهمية تعميق منهجية الطرح وخوض تجربة جديدة في هذا المجال رغم إدراكها صعوبة تجسيد ذلك خاصة عندما يتعلق بمؤتمر كهذا. وهكذا تم الاتفاق على ألا تكون الموضوعات ذات طابع نظري فحسب يعدها خبراء يتناولون موضوع المرأة والعالم الاقتصادي، بل ينبغي أن تُترك الفرصة للتجربة تتكلم عن نفسها، وللحالة المعنية أن تتحرك أمام أعين المشاركات لتكون في ذاتها الدليل الحي على مواطن القوة والضعف وعلى استخلاص النتائج والدروس من غير أية تحسينات قد يُضيفها الطرح النظري أو تفسيرٍ قد يتضمن إضافات قد تفرضها الضرورات الأكاديمية.

ولم يكن هذا الخيار الذي اختارته المنظمة في مؤتمرها الرابع سهلا، إلا أنها رفعت التحدي وعقدت المؤتمر في الوقت المحدد بالجزائر العاصمة، وبدل أن تسوده معالم مظاهر الإحباط أو يسوده المنطق التبريري، سادته روح النجاح والتفوق والشعور بالقدرة على الانطلاق في عالم كان يُعتقد أنه بعيد عن النساء.

وهكذا من غير أية مقدمات كانت التجارب الحية عبارة عن قصص نجاح حقيقية بّينت بوضوح ومن غير أي تردد كيف نجحت المرأة في هذا المجال أو ذلك، بل إن السؤال الذي طُرح لم يكن بالأساس كيف ينبغي أن تتجاوز المرأة العقبات للانطلاق بل كيف تمضي قُدما نحو الأفضل، باعتبار أن العراقيل أو الصعوبات التي عرفت لم تكن أبدًا عوامل مانعة بل عوامل دافعة نحو مزيد من النجاح والتقدم.

ولعل هذا ما جعل الكثيرات من المشاركات يصررن على الحديث عن تجاربهن تلقائيا باعتبارها أيضا تجارب نجاح قوية تضاهي تلك التي تم عرضها أمامهن وبخاصة الشابات منهن صاحبات المشاريع اللائي شاركن في المؤتمر ممثلات عن مختلف البلاد العربية.

وكانت المحصلة أن خرج المؤتمر بنتيجة أن مشكلتهن بالأساس ليست في الإمكانيات المادية أو المالية إنما في إرادة التفوق والنجاح لديهن ذلك أن الواقع أثبت قدرتهن على المنافسة في أي من المجالات التي خضنها.

وبهذا المعنى جعل المؤتمر الرابع من المشكلات التي تعرفها النساء قبل الانطلاق في تجسيد فكرة المشروع لديهن، عوامل دفع لا عوامل إحباط، بما يعني أن المنهجية المتبعة من قبل قيادة منظمة المرأة العربية لتناول هذا الموضوع قد حققت الغاية منها. فلم يصبح المطلوب هو تشريح الواقع الاقتصادي الذي تعيشه المرأة وإبراز أنواع الخلل الذي تعرفه مؤسستها، إنما هو تقديم العلاج لهذا الواقع بنظرة مستقبلية دافعة إلى الأمام وليست مثبطة إلى الوراء. وقد كان ذلك من خلال كافة الأوراق التي تم تقديمها إن في الصناعة أو الأعمال أو التربية أو الفلاحة أو الخدمات الأخرى حيث كانت تنتهي جميعها بإبراز انتصار الروح المقاولاتية لدى النساء، وهو ما تمت مشاهدته في الواقع حقيقة لا شك فيها من خلال قصص النجاح التي تم تقديمها.

وهكذا أدركت النساء المؤتمرات أن التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المقاولة مختلف عن مسألة التمكين الاقتصادي لها من خلال توفير عوامل الإنتاج وأسباب النجاح الأخرى. فالنجاح، حقيقة ينبغي تحقيقه، إلا أنه ينبغي البحث في المتغير الرئيس المتحكم فيه؟ هل هي الموارد المالية؟ أم فكرة المشروع؟ أم القدرة على ترويج السلع والخدمات؟ أم السياسات الحكومية تجاه تشجيع النشاط الاقتصادي للمرأة؟ أم التكوين والتدريب؟، أم كل هذه جميعها.

لقد تم طرح جميع هذه الأسئلة، وكان من غايات المؤتمر تحقيق ذلك، إلا أن الأهم هو معرفة السؤال الرئيسي الذي حرك مختلف الإجابات: إنه ذلك السؤال المتعلق بإدراك معنى الروح المقاولاتية بأبعادها السالفة الذكر. وقد تمت الإجابة عليه.

ولعل ذلك يعد أكبر إنجاز حققه المؤتمر باعتبار أن المسألة لا تتعلق بهذا المكون الاقتصادي أو السياسي أو الإعلامي أو الدعائي أو ذاك، إنما باكتساب الروح المقاولاتية ثم الانطلاق ضمن حدود الواقع الذي تعيشه المرأة في العالم العربي لتجسيدها. إذ ليس مطلوبًا منها أن تكون مقاولة بنفس الطريقة التي هي بها المقاولة في العالم الغربي، كما أنه ليس مطلوبا منها العزوف الكلي والابتعاد عن التمكن من هذه الروح باعتبارها المحرك الأول للفعل، إنما هو الانطلاق من مكونات الواقع الذي تعيشه مع وضع حدود لأهدافها ضمن هذا الواقع. ولقد حققت ذلك كما تشهد تلك النتائج التي فرضت من خلالها نفسها ليس فقط في بلادها بل خارجها على امتداد العالم العربي وامتد نشاطها أحيانًا إلى ما بين القارات.

ولعل هذا يبدو غريبا بعض الشئ بالنظر إلى الإمكانيات المتواضعة المتوفرة لديهن، وبالنظر إلى محدودية التعريف الإعلامي بهن. إلا أن تجارب واقعية تم تقديمها في هذا المؤتمر من الإمارات والبحرين والجزائر وليبيا وغيرها... أكدت كيف تجاوز نشاط المقاولات النسائية ليس فقط حدود البلاد العربية إنما حدود القارات.

وقد بين هذا أن البعد المقاولاتي عند النساء العربيات بإمكانه أن ينطلق ضمن الظروف الموضوعية الحالية، وبإمكانه المنافسة وتجاوز الحدود، وهي مسألة ما كانت لتتأكد لولا أن تم عرضها بالطريقة التي تمت في المؤتمر الرابع وتم الاستماع إليها ومناقشة تفاصيلها بدون تحفظ.

ولعل الأمر المتميز الآخر الذي برز من خلال تناول هذا الموضوع هو ما لوحظ من محاولات متكررة، وإن كانت محدودة أحيانًا، من قبل الحكومات لتشجيع المقاولة النسائية سواء أكان ذلك ضمن البرامج الوطنية التي تخص كافة الشرائح الاجتماعية أو تلك الموجهة خصيصًا للمرأة. فقد تم التعبير في أكثر من موقع أن هناك وعيًا متزايدًا في الدول العربية بضرورة الاهتمام بهذا الجانب تجلى في إصدار تشريعات ونصوص تدعم ذلك وإن كان مجال تطبيقها بقي محصوراً في بعض القطاعات أو الفئات العمرية وهو ما أكد أن مسألة توسيع مجال التطبيق هذا إنما هو مثل المقاولة ينبغي أن يكون بمبادرة من المرأة نفسها.

وقد جاء الخطاب الرسمي في المؤتمر مؤكدًا ذلك بما لا يدع مجالًا للشك، إذ بدا الإصرار واضحًا لدى ممثلي الدول الحاضرة على ضرورة العناية بالموضوع وتوفير كافة الإمكانيات والوسائل لترقيته في المستقبل.

وبهذا تكتمل الصورة التي سعت المنظمة لإعطائها للمؤتمر الرابع، أن يكون مؤتمر تمكين المرأة من إدراك قدرتها على القيادة والمشاركة في التنمية، هذه المرة ليس عن طريق العمل وتحمل المسؤوليات في شتى المجالات، إنما عن طريق المبادرة الحرة المنطلقة من القدرات الذاتية ومن خصوصيات كل شريحة اجتماعية وظروفها المادية والمعنوية.

كلمة

فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

(دولة رئاسة المنظمة)

قرأها السيد محمد علي بوغازي

المستشار برئاسة الجمهورية

صاحبات المعالي والسعادة، رئيسات الوفود، ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية

الضيوف الأفاضل

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

أبدأ فأرحب بالأخوات الفضليات والأخوة الأفاضل الضيوف الكرام آملًا للجميع مقامًا طيبًا بين ظهراني أهلهم في ربوع بلدهم الجزائر وهي تحتضن المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية الذي يتناول موضوع المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي تحت شعار «قيادة وتنمية». شعار طالمًا ناضلت المرأة من أجل تحقيقه لتمسك زمام مسيرتها بيدها وتساهم في معركة التنمية الوطنية بكافة قدراتها.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن يرفع مثل هذا الشعار بأرض الجزائر التي سعت وما تنفك تسعى لأن تكون سباقة في أن تستعيد المرأة مكانتها ودورها الريادي في المجتمع على كافة الجبهات والأصعدة.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

إن هذا المؤتمر بالحجم الذي ينعقد به ومن خلال عنوانه يشكل اعترافًا لا شك فيه بأن المقاولة النسائية أصبحت حقيقة اقتصادية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في مسار البناء الاقتصادي وفي نقل المرأة إلى أداء أدوار أخرى في الحياة الوطنية والعربية تتميز بالفعالية والتحدي والإبداع.

كما يعتبر أيضا تتويجا لكفاح سابق دام عدة عقود من الزمن ذلك انه لم يكن من السهل للمرأة العربية في مجتمعات شبه مغلقة أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم وأن تؤكد حضورها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي وأن تكشف عن خبراتها وقدراتها في هذا المجال وعن تطلعها للاندماج في مسار التنمية في بلادها.

إنها لخطوة كبيرة تخطوها المرأة العربية اليوم بالكشف عن هذا التوجه الذي يتضمن أكثر من معنى ويحمل أكثر من دلالة.

فبعد طرح البعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي وإبراز قدرات النساء العربيات على خوض غمار المشاركة في جميع القطاعات فضلا عن المكتسبات التي تحققت لها في الجوانب السياسية والاجتماعية لم يعد من العسير اليوم الحديث عن إمكانية تخطي النساء العربيات ما واجهنه من صعاب وعراقيل في العقود الماضية بما يملكنه من إرادة وقدرة على المثابرة واستمرارية في العمل. إن معدل الإناث في النشاط الاقتصادي بالدول العربية حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 لا يمثل سوى 26.7% وقد كان تقرير سنة 2005 الذي جاء تحت عنوان «نحو نهوض المرأة في الوطن العربي» قد رسم صورة قاتمة عن وضع المرأة الاقتصادي في المنطقة بسبب ضيق سوق العمل وبطء إنشاء فرص جديدة للعمل والتفضيل الاجتماعي غير المستند لأسباب موضوعية بينهن وبين الرجال عند توفر فرص العمل.

إلا أن المتغيرات التي حصلت منذ تلك الفترة أكدت الإشارة الايجابية الأساس التي جاء بها التقرير المتعلقة بازدياد النساء صاحبات الأعمال كما أكدت الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية المعدة تجاه تمكين المرأة والتي تضافرت بشأنها الجهود ومنها جهود منظمة المرأة العربية.

فقد سبق أن تناولت المؤتمرات السابقة للمنظمة هذا الواقع الصعب حيث أكد المؤتمر الأول المنعقد بمملكة البحرين سنة 2006، على ضرورة اتخاذ الدول العربية كل الإجراءات اللازمة لتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية ودعمها في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

كما أكد ضرورة توفير الخدمات المساندة للمرأة بما يمكنها من التوفيق بين مسؤولياتها العائلية ودورها في التنمية الاقتصادية.

أما المؤتمر الثالث الذي انعقد بالجمهورية التونسية تحت عنوان (المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة) فقد دعا إلى إحداث منتدى دوري للحرفيات العربيات ودعم التشبيك بين المؤسسات والخبرات النسائية العربية بما يسمح بالترويج لمنتجاتهن.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

لقد اتضحت منهجية العمل بشكل جلي لتجاوز هذا الواقع وتصحيح مساره من خلال الحرص على القيام بدراسات مسحية لإدراك مواقع الخلل سواء ما تعلق بالتوزيع الجغرافي للمشاريع في كل بلد أو مدى انجازها وطبيعة الجهة المنفذة والجهة الممولة وكذا الفئات النسائية المستهدفة من المشاريع.

وقد تبين من خلال الأبحاث والدارسات المسحية التي تضمنها التقرير الإقليمي للمنظمة أن المشاريع النسائية العربية توزعت على 4 مجالات رئيسة هي الخدمات بـ 42.6% والصناعة بـ 22.2% والزراعة بـ 18.1% وباقي المشاريع بـ 17.2% كما أن دورية هذه المشاريع اختلفت من بلد إلى آخر وإن كانت إجمالا متكررة بنسبة 48.6% مع نسب متفاوتة بين البلدان والقطاعات المختلفة.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

إنكن بهذا المؤتمر تشرفن الجزائر التي سعت إلى أن تعم مثل هذه اللحظة جميع الأقطار العربية لحظة التقويم والتثمين.

لقد جندت بلادنا كل الوسائل وقامت بكل التدابير لأجل أن تستكمل مسار النهوض بالمرأة وتبوئها المكانة اللائقة بها على الصعيد السياسي الاقتصادي على حد سواء. فقد جاءت القوانين لتعطي ثمارها بأن رفعت من مشاركة المرأة في الحياة السياسية بنسبة 31.81% في المجلس الشعبي الوطني في الانتخابات التشريعية الأخيرة، سنة 2012.

كما سمحت البرامج والآليات التي وضعتها الدولة لتسهيل ولوج المرأة للمقاولة النسوية وتشجيعها عل العمل والإنتاج والاستثمار في كافة القطاعات من إنشاء 2.951 مؤسسة مصغرة من طرف النساء بدعم من (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) سنة 2011 وتم في إطار القروض المصغرة تمويل 451.608 مشاريع إلى غاية نهاية 2012 منها 273.504 مشاريع لفائدة النساء وهو ما يمثل نسبة 61%.

وتأتي اللحظة الراهنة فنشاهد كيف بدأت النتائج تتجلى على ارض الواقع في نساء جزائريات مقاولات صناعيات ومبدعات في جميع القطاعات الإنتاجية بكفاءة عالية مشهود لهن بها.

إنه لمن قبيل سعادتنا أن نرى هذا لدى المرأة الجزائرية وإلى جانبها المرأة العربية الناجحة في ميدان الصناعة والحرف والأعمال والإعلام والتربية والزراعة والسياحة والخدمات المختلفة ... ميادين لم تكن أبدا تطرح بالأمس إنها من اختصاصات النساء... وهي رسالة قوية بلا شك لكل أنحاء العالم على الآفاق الواعدة التي بدأ مصير النساء العربيات ينفتح عليها.

إن هذا النجاح الذي ستشير إليه بدون شك تجاربكن وأبحاثكن التي ستقدم في هذا المؤتمر ليس وليد مصادفة أو أعمال معزولة إنما هو نتاج تضافر مكونات عدة تشكلت عبر تجارب ومحاولات كثيرة توجت في آخر المطاف بنجاح لا شك فيه.

وهذا ليس بالجديد على عالمنا العربي بل هي انطلاقة بشكل آخر بعد أن لف طي النسيان المرأة وأدوارها الاقتصادية عقودا من الزمن.

إن عالمنا العربي خارج نطاق حقب الجمود والانحطاط والاستعمار البغيض لم يكن يوما من الأيام بعيدا عن تنشئة المرأة لتقتحم عالم العمل والإنتاج.

لقد كانت المرأة العربية تاريخيا تنشأ على حب العمل وعلى الريادة في مجال الأعمال وعلى الرغبة في الإنتاج والاستثمار ولم تكن أبدا عبر تاريخها العريق بلا ثقافة إنتاج أو صناعة أو تجارة بل كانت كل هذه أو تلك ساعدتها في ذلك القيم الراسخة في مجتمعاتنا التي تحث على سمو العلم والعمل ببعديه المعنوي والمادي عند الرجال والنساء سواء بسواء وتحث على فضل ما أنتج المرء لتلبية أي من متطلبات حياته.

وفي الجزائر كانت المرأة عبر التاريخ منتجة في بيتها في حقلها وفي محيطها المباشر وغير المباشر تساهم في الإنتاج الفلاحي والحرفي والمنزلي إلى جانب دورها كأم وربة بيت. لم تكن النساء الجزائريات يعشن إلا من إنتاجهن وهن في الريف في تكامل تام مع أشقائهن الرجال من اجل اكتفاء ذاتي وإن كان في الحدود الدنيا.

واليوم يواصلن ذات العمل في الأرياف والمدن بعد أن ارتفع رصيدهن من العلم والمعرفة والخبرة الميدانية وذلك من خلال مساهمتهن في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية فضلا عن المشاركة في تسيير الشؤون العامة المحلية والوطنية.

وهذا يعني أننا بما نملك من قاعدة ثقافية وتقاليد ايجابية وخبرة تاريخية وإمكانيات مالية ومادية ووسائل تنظيمية قادرون على أن نمتلك الأرضية الصلبة لانطلاقة واعدة للمرأة في هذا المجال ليس أمامنا سوى أن نثمنها ونوجهها لكي ندفع بها قدما إلى الأمام ونمكنها من البقاء وتحقيق الغايات المسطرة.

ولعل هذا ما تفتقر إليه الكثير من الشعوب التي عانت من اجل الاعتراف للمرأة بحق العمل فما بالك بالريادة في مجال الأعمال كما هو شعار مؤتمركم هذا.

إننا اليوم باختياراتنا هذه إنما نعيد الأمور إلى نصابها ونمنع ذلك الخلل الذي ساد في فترات سابقة ومنع نصف المجتمع من المساهمة في بناء وطنه بالطريقة التي يريد خاصة في ظرف توفرت فيه لديكن الإمكانيات وسهلت التكنولوجيات المتقدمة الاتصال والحصول على المعلومات وساعد التعليم والتكوين على فتح آفاق جديدة وفتحت الإرادة السياسية للمرأة الباب على مصراعيه فلم يعد هناك من مبرر لكي لا ينطلقن مرة أخرى في هذا الجهد المتميز لإثبات الذات وتعزيز قدرات بلداننا وامتنا.

ينبغي ألا تكتفين بما تحقق لديكن من نجاح بل أن تعملن لتسود روح المقاولة النسائية مجتمعاتنا وتصبح كصيرورة تحول الفرص المتاحة إلى إنتاج سلع وخدمات وإطلاق أعمال وكاستراتيجيه ورؤية مستقبلية لمجتمعاتنا تسعى لأن يكتمل الدور الذي يقوم به النساء والرجال في تحقيق التنمية الشاملة في بلداننا.

إن هذه الإستراتيجية وهذه الرؤية المتكاملة ينبغي أن تكون إحدى غايات هذا اللقاء خاصة في هذه الفترة التي يعرف فيها العالم العربي تحولات عميقة تهدف إلى رفع التحدي الاقتصادي ومكافحة البطالة التي تمس المرأة في المقام الأول.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

إن التركيز في هذا المؤتمر على عرض تجارب ناجحة في مجالات الصناعات المختلفة والتكنولوجيات المتقدمة والإعلام والتربية والتعليم والأعمال النسائية الحرة والبناء والسياحة والفلاحة وغيرها من المجالات من شأنه أن يرسخ في الأذهان فكرة النجاح لديكن ويقدم نماذج حية لكل من أرادت أن تنطلق في هذا الطريق وتساهم في تحقيق ذاتها وبناء وطنها.

إن مثل هذه التجارب كافية لأن تكون دليلًا حيًا على وجودكن الحقيقي في الميدان وحافزاً للجميع للالتحاق بالركب من أجل قطع أشواط أخرى في هذا المجال. كل هذا يدفعنا إلى تشجيع جميع المساهمات البحثية والدراسات الميدانية والأكاديمية التي من شأنها أن تساهم في تطوير المقاولة النسائية من خلال توفير البيانات والدراسات الكمية والإحصائيات الدقيقة التي تساعد على معرفة واقع هذه المقاولة والصعوبات التي تعترضها سواء أخذت الطابع التنظيمي أو التكنولوجي أو المالي. كما ينبغي تبني سياسات وطنية وعربية لمتابعة التطور المستمر للمقاولة النسائية ومعرفة واقعها اليومي ورصده والآفاق التي تتطلع إليها من أجل توجيهها الوجهة الملائمة وتوفير ما نقص لديها من إمكانيات ووسائل.

وهنا تأتي الأهمية المتزايدة لوسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية المقاولة بالنسبة للمرأة وبالتعريف بها وبإنشاء شبكاتها المختصة.

كما تأتي أهمية إدراج التغيرات الحاصلة بالنسبة للمرأة في هذا المستوى ضمن متطلبات التحولات الكبرى الحاصلة على النطاق العربي والعالمي المتعلق بطبيعة وأشكال الإنتاج الجديدة ودور التكنولوجيات المتقدمة في ذلك.

علينا أن نضع إستراتيجية المقاولة وريادة الأعمال النسائية ضمن هذا البعد الإقليمي والعالمي الجديد.

إن الشعوب والأمم تتقدم بنسائها وبرجالها بعلمهم وبعملهم وبإنتاجهم كذلك. نحن لا يمكننا أن نتقدم إلا ضمن هذه الشروط. إنكن وإن كنتن تملكن إرادة سياسية قوية لتحقيق هذه الغايات إلا أنه من واجبكن أن توفرن الشروط الموضوعية التي تمكنكن من ذلك وهذه الشروط بين أيديكن وأنتن مسؤولات عنها.

نأمل لمؤتمركن هذا التوفيق والنجاح خدمة لتعزيز مكانة المرأة العربية ومناصرتها وبدون شك سنستفيد جميعا من جدواه علميا وعمليا لما فيه خير أقطارنا وأمتنا.

شكرًا على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك

أم الإمارات – رئيسة الاتحاد النسائي العام
رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية
عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية
ورئيسة المنظمة في دورتها الثالثة (2007-2009)

* تم توزيع الكلمة على حضور الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد محمد علي بو غازي، مستشار لدى السيد فخامة رئيس الجمهورية
معالي الوزيرة سعاد بن جاب الله، ممثلة دولة الجزائر رئيسة المؤتمر الرابع للمنظمة
فخامة السيدة الفاضلة وداد بابكر عمر حرم فخامة رئيس جمهورية السودان، رئيسة المنظمة في دورتها القادمة
الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح، رئيسة لجنة شؤون المرأة بالكويت، ورئيسة وفد الكويت إلى المؤتمر
سعادة أ .د .فاديا كيوان، رئيسة المجلس التنفيذي للمؤتمر
الأستاذة الدكتورة ودودة بدران، المديرة العامة للمنظمة

أود أن أعرب عن بالغ سعادتي بانعقاد المؤتمر الرابع للمنظمة الذي يحمل عنوان «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية» والذي ينعقد تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقه رئيس الجمهورية الجزائرية، وكل الشكر لفخامته ولمنظمي المؤتمر على جهودهم الكبيرة في الإعداد له.

وإنني لأثمن موضوع المؤتمر الذي يدور حول مناقشة تمكين المرأة العربية عبر التركيز على تفعيل ريادتها في مجال الأعمال. لقد كفلت الشريعة الإسلامية الذمة المالية المستقلة للمرأة وكفلت لها حقها في ممارسة الأنشطة الاقتصادية كافة، وقد فعلت المرأة العربية هذا الحق على مدار تاريخها فكانت تاجرة وصانعة ومزارعة وصاحبة مؤسسات اقتصادية ناجحة ومنتجة تتراوح بين المشروعات الصغيرة وحتى الشركات الرأسمالية الكبيرة.

والتركيز على ريادة المرأة في مجال الأعمال شديد الأهمية لأنه يستهدف فئة من النساء اتخذن زمام المبادرة واقتحمن العقبات الاجتماعية والثقافية لكي يكون لهن مشروع خاص يحققن به طموحهن، ويوفر لهن ولأسرهن مصادر دخل مستقرة. ومن ثم فإن هؤلاء السيدات يستحقن منا كل الدعم والتشجيع وعلينا أن نروج لهن ولقضاياهن ونعرّف بالتحديات التي تواجههن ونبادر باقتراح الآليات التي يمكن عبرها مساعدتهن ودعم أدوارهن الفاعلة في التنمية الاجتماعية الشاملة.

السيّدات والسادة

إننا في الإمارات العربية المتحدة لنفاخر بما حققته المرأة الإماراتية من إنجازات بارزة في مختلف المجالات وبما وصلت إليه من مستوى تعليمي وعلمي راق وبما تمارسه من أدوار مختلفة ومتنوعة تساهم بها إسهاما بارزاً في مسار نهضة مجتمعها وتنميته. ومن أهم المجالات التي تتميز فيها المرأة الإماراتية يجيء قطاع الأعمال الذي يشهد نشاطًا نسائيا بارزاً سواء من صاحبات المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، أو من صاحبات المؤسسات الاقتصادية الكبيرة ذات الثقل في السوق وفي الاقتصاد.

ولقد شرّعت الدولة التشريعات اللازمة لتشجيع المرأة على تأسيس وإدارة الأعمال وأسّست الصناديق المالية لتقديم الدعم المالي لمبادرات الأعمال النسائية، كما أصدرت القرارات الحاسمة لإعطاء المرأة فرصة كاملة في إدارة الشركات المساهمة الحكومية.

وإننا إذ نبارك لمنظمة المرأة العربية هذا المؤتمر المتميز، نشكر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيسة المنظمة في دورتها الخامسة (2011 – 2013) على اختيارها الموفق لموضوع المؤتمر وعلى جهودها لحسن الإعداد والتنظيم له، وأخص بالشكر معالي الوزيرة سعاد بن جاب الله وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة وعضو المجلس التنفيذي للمنظمة، كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة ودودة بدران المديرة العامة للمنظمة على انجازاتها الكبيرة في المنظمة والتي كان لها أثر بارز في إنجاح سائر أعمال المنظمة وفي ترسيخ أقدامها باعتبارها المؤسسة العربية المعنية بقضايا نهوض المرأة. ونهنئ أنفسنا باختيار الأستاذة الدكتورة شيخة سيف ارحمه الشامسي لمنصب المديرة العامة خلفا للدكتورة ودودة بدران، ونشكر لأجهزة المنظمة اختيار الدكتورة شيخة الشامسي لمنصب المديرة العامة فهي وجه علمي بارز ومقدّر في الإمارات العربية المتحدة ونأمل أن تُفيد المنظمة من علمها وبخبراتها الكبيرة في استئناف تفعيل رسالتها نحو رفعة المرأة العربية.

وللحضور الكريم خالص الشكر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

فخامة السيدة وداد بابكر

حرم فخامة رئيس جمهورية السودان

عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

ورئيسة المنظمة في دورتها السادسة (2013 - 2015)

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين

قال تعالي :(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) التوبة (71)

وقال جل من قائل : (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ) الحج (41)

الأخوات الفضليات: صاحبات السمو والفخامة والمعالي عضوات المجلس الأعلى للمنظمة

الأخت الفضلى: معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وعضو المجلس التنفيذي للمنظمة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة

الأخت الفضلى: سعادة الأستاذة الدكتورة/ ودودة بدران، المديرة العامة للمنظمة

الأخت الفضلى سعادة الدكتورة/ شيخة سيف الشامسي المديرة العامة الجديدة للمنظمة

الأخوات والأخوة الخبراء والعلماء

الحضور الكريم بكل مقاماتكم السامية الرفيعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البدء يسعدني أن أتقدم لسيادتكم أصالة عن نفسي ونيابة عن وفد السودان بأسمى آيات الشكر والعرفان لجمهورية الجزائر الشقيقة ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على كريم رعايته لهذا المؤتمر المهم وعلى حسن التنظيم والاستقبال وكرم الضيافة راجين لهذا البلد الكريم دوام النهضة والتقدم.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذة الدكتورة ودودة بدران المديرة العامة للمنظمة والفريق العامل معها لما قامت به من جهود مقدرة في تأسيس المنظمة ولتفانيها وإخلاصها في العمل طوال فترة توليها إدارة المنظمة لثمانية سنوات خلت ولتسييرها لأعمال المنظمة بكل كفاءة وحكمة واقتدار بما يخدم رسالة المنظمة وأهدافها الرامية لنهوض المرأة العربية.

التهنئة كذلك موصولة للدكتورة شيخة سيف ارحمه الشامسي لتعيينها مديرة عامة لمنظمة المرأة العربية، متمنين لها التوفيق والسداد في هذه الدورة.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

التهنئة لجمعكم الموقر، وللقائمين على أمر هذا المؤتمر المهم والقضايا المحورية التي سيتناولها بالنقاش المستفيض والتي تعتبر من الأهمية بمكان نظراً لتطرقها لموضوع يعد رأس الرمح في عملية التمكين الاقتصادي للمرأة العربية وهو موضوع «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية»، وتأتي أهميته في عصر أصبح للعامل الاقتصادي الأثر الكبير في حياة الشعوب والأمم، ولاشك في أن التمكين الاقتصادي للمرأة تتبعه سلسلة من الدلالات الخاصة بالتعليم، والصحة والبيئة والسلام والأمن والحقوق والسياسة واتخاذ القرار وغيرها، فضلا عن أهميته كمصدر مهم يساهم في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وعامل ضروري من عوامل التنمية وخاصة التنمية المحلية.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

إن المقاولة النسائية إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل، تسهم في خلق فرص عمل لكثير من النساء الأمر الذي يعمل على تقليل نسبة البطالة من أوساطهن، وتسهم في التدريب والتأهيل وبناء القدرات في العديد من المجالات والتي كانت تمنع عن المرأة مما يزيد من أعبائها ويقعدها من القيام بأدوارها سواء الإنتاجية – الإنجابية – المجتمعية أو السياسية، ومما يزيد من أهمية المقاولات صغرى كانت أم متوسطة أنها تزود المقاولات الكبرى بالسلع والخدمات التي تحتاجها لغزو الأسواق الجديدة، وتساهم في القطاع الزراعي وفي الصادرات وتشارك في إنتاج القيمة المضافة، كما أنها تحافظ على الصناعات التقليدية من الاندثار والتلاشي، وتشجع روح المبادرة النسائية وتعمل على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق ذاتهم وفوق هذا وذاك تعتبر وسيلة لتحديث ومأسسة أنشطة القطاع غير المنظم، وإذا ما توفرت للمقاولات الصغرى والمتوسطة أسباب النجاح وذللت الصعاب التي تواجهها من ضعف توفر التمويل وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا والتنافس غير المتكافئ والذي يزداد يوما بعد يوم، فلا شك في أنها ستقوم بدور محوري في التنمية بكل مسمياتها.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

تتجه الدول في الوقت الراهن سواء المتقدمة أو النامية، إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم على ريادة الأعمال لتطوير اقتصادياتها بدلاً عن الارتكاز على الموارد الطبيعية ودور الحكومات، وأصبحت تُعطى للمرأة المكانة اللائقة بها في هذا المجال، نظراً لتأثيرها الإيجابي في مسار التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص. وأن كثيراً من الدول العربية بدأت تتطلع إلى السير في هذا الاتجاه من خلال التركيز على أهمية تفعيل دور المرأة الاقتصادي، ولا شك في أن التمكين الاقتصادي للمرأة يقود إلى تمكين الأسرة ومن ثم تمكين المجتمع، خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي يشهد فيها العالم تحولات عميقة وتحديات كبيرة في ظل العولمة والثورة التكنولوجية والأزمة المالية الحادة التي لم تكن المجتمعات العربية بمنأى عن تأثيراتها وتداعياتها، وهو ما يطرح وبشكل جديّ مسألة التنمية المستدامة كخيار لا بديل عنه للمحافظة على التوازنات المجتمعية الأساسية في محيط حضاري وعالمي متغيّر.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر
الأخوات الفضليات
الحضور الكريم

على الرغم مما تحقق من إنجازات على أرض الواقع، فإن المرأة العربية ما زال أمامها أشواط كبيرة يتعيّن أن تقطعها لتحقيق المنشود لها ولمجتمعاتها. كما أن الأمر يحتاج إلى تضافر كافة الجهود العربية والإقليمية والدولية للعمل معا من أجل تخفيف تقليل التحديات وآثارها السالبة وخاصة على النساء، وصولًا لتنمية شاملة ومستدامة في أرجاء الوطن العربي وتحقيقًا لأهداف الألفية التنموية بكل محاورها.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر
الأخوات الفضليات
الحضور الكريم

لقد بذل السودان جهودا مقدرة في تحقيق الكثير من الانجازات والتي تعمل جميعها على تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتوسيع فرص المشاركة الحقيقية للمرأة، ومنها السياسات والاستراتيجيات، (السياسة القومية للسكان، السياسة القومية لتمكين المرأة، الإستراتيجية الوطنية للأسرة، السياسة القومية للأشخاص ذوى الإعاقة، السياسة القومية لمكافحة التشرد .....الخ).

وانطلاقاً من التزام الدولة لتمكين المرأة وتحقيق العدالة تم إنشاء العديد من الهياكل والآليات الرسمية لضمان تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الشأن العام كما قامت العديد من الاتحادات والروابط والمنظمات الطوعية ومنظمات المجتمع المدني كآليات فاعلة تحقق المشاركة الواسعة للمرأة في كافة المجالات.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر
الأخوات الفضليات
الحضور الكريم

واهتمامًا من الدولة بالمرأة كذلك، عمل السودان وبخطى حثيثة ومتسارعة على تمكين المرأة وإشراكها في عملية التنمية، ورجوعًا للعام 2007م وضعت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي السياسة القومية لتمكين المرأة وتمت إجازتها من قبل مجلس الوزراء الموقر بالقرار الوزاري رقم (73) لسنة 2007م وبتضمين محاورها في الخطة الخمسية الأولى للأعوام 2007–2011م، والخطة الخمسية الثانية للأعوام 2012 – 2016م، وعملت الوزارة جاهدة علي تحويل السياسة إلى برامج قابلة للتنفيذ في كل ولايات السودان. واشتملت السياسة، على ستة محاور تتمثل في: محور الصحة والبيئة – محور التعليم – محور التمكين الاقتصادي– محور حقوق الإنسان والقانون – محور المشاركة السياسية واتخاذ القرار – محور السلام وفض النزاعات. ومن أهم تلك المحاور محور التمكين الاقتصادي ومن أهدافه توفير خدمات تعليمية وصحية وبيئية شاملة للمرأة على مستوى الريف والحضر.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

وتواصلًا للتمكين الاقتصادي للمرأة ومكافحة الفقر والمشاركة في العمل والفرص المتساوية فقد إرتادت المرأة مجالات القطاعات الصناعية والتجارية وانحازت لها سياسات الدولة في التمويل الأصغر، فقد تم اعتماد السياسات المناصرة لها حيث حدد البنك المركزي 12% من السقوف الائتمانية للبنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة وخُصصت 30% لصالح المرأة. بالإضافة إلى إنشاء عدد من المحافظ الخاصة بالمرأة وتواصل الجهد للتصدي للفقر من خلال تأسيس عدد من محافظ التمويل حفظت للمرأة والمرأة الريفية تقييمها العادل.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

ولتخفيف حدة الفقر من أوساط المرأة الريفية وضعت الدولة مشروعا قوميا لتنمية المرأة الريفية وتبنته الوزارة ضمن اهتماماتها بالمرأة وبالعمل الاجتماعي التنموي، وقد صمم هذا المشروع لتأكيد الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية وبشر به السيد رئيس الجمهورية إبان الاحتفال باليوم العالمي للمرأة مارس 2011م، ووجه كافة الجهات ذات الصلة بترجمته إلى خطط وبرامج على أرض الواقع حتى يأتي ثماره وفي هذا الصدد باشرت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في تنفيذ هذا المشروع، وبمشاركة كافة الأجهزة الرسمية والقطاعات والمنظمات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص للمساهمة في إنجاحه.

ويهدف المشروع إلى:

- زيادة دخل النساء في الريف.
- زيادة وتنمية المعارف والمهارات الإنتاجية للمرأة الريفية.
- تحديث نمط الانتاج (خاصةً الإنتاج الزراعي).
- رفع مستوى الوعي الصحي والثقافة الغذائية في الريف.
- المساهمة في خفض معدلات التسرب من التعليم ولاسيما بين الإناث.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

ويتم تنفيذ هذا المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية بشراكات ذكية مع بنك السودان المركزي (وحدة التمويل الأصغر) لتوفير التمويل اللازم للتدريب ورفع القدرات في مجال التمويل الأصغر للمرأة الريفية ولتوفير مدخلات الإنتاج، ومع وزارة الزراعة والري، ووزارة الثروة الحيوانية والسمكية، لرفع القدرات الإنتاجية للمرأة الريفية في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والصناعات الغذائية والزراعية، ومع منظمات المجتمع المدني والاتحاد العام للمرأة السودانية بصدد تكوين المجموعات النسوية ورفع الوعي البيئي والغذائي والصحي.

وتم تدشين المشروع في عدد 9 ولايات مستهدفة في المرحلة الأولى، وتم تكوين الهياكل الإشرافية والتنفيذية على مستوى الولايات وباشرت أعمالها في التنفيذ استناداً على المحاور الستة التي يغطيها المشروع والمتمثلة في الصحة والبيئة، التعليم، التمكين الاقتصادي، حقوق الإنسان والقانون، المشاركة السياسية واتخاذ القرار، محور السلام وفض النزاعات.

وفي إطار تنفيذ أنشطة المشروع تمت إقامة ورش عمل تدريبية لمدربين في مجال التمويل الأصغر (100 متدرب في كل ولاية لعدد 17 ولاية)

تم توفير 16 مليون جنية سوداني ما يعادل 3 مليون دولار من بنك السودان المركزي للمشروعات الصغيرة المدرة للدخل للنساء فى الريف كدفعة أولي من تمويل المشروع.

تم توفير قرض حسن لعدد 4000 امرأة للاستفادة منه في مشروعات زراعية وتربية حيوان وتصنيع غذائي. كما تم توفير مبالغ مقدرة لمشروعات تمويل اصغر لمجموعات نسوية عبر المؤسسات التمويلية المختلفة.

تم تدشين جائزة للأسر المنتجة تحت شعار: (صُنع في منزلي) شاركت فيها جميع ولايات السودان، وافتتاح مقر دائم لتسويق منتجات المرأة السودانية بالخرطوم.

يوجد مصرف للادخار والتنمية الاجتماعية به وحدة للتمويل الأصغر لتوفير التمويل للمجموعات النسوية والنساء ذوات الدخل المحدود وبنك متخصص لتمويل الأسر (بنك الأسرة)، وتم إنشاء محافظ للتمويل بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وصناديق لدرء مخاطر التمويل وتستهدف ربات الأسر – الأرامل – الطالبات – النساء ذوات الدخل المحدود، إضافة إلى مؤسسة الأيادي النسوية للتمويل الأصغر وغيرها، ومشروع الصندوق الدوار للنساء في القطاع غير المنظم، كما أسست محفظة لتمويل مشروعات الخريج (نساء ورجال).

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

يعمل ديوان الزكاة على تخفيف حدة الفقر من أواسط النساء وفي هذا الصدد تم تنفيذ العديد من مشروعات التمويل الأصغر على مستوى المركز والولايات، هذا بجانب المشروعات التي تدعمها صناديق الضمان الاجتماعي للمرأة. (المعاشات – التأمين الصحي – التأمين الاجتماعي).

تم تكوين مجلس أعلى للنهضة الزراعية ويشتمل على سبعة دوائر من بينها دائرة محاربة الفقر وتوفير فرص العمل، واستفادت من تلك البرامج المرأة في الحصول على الأموال والخدمات الزراعية بتمويل ميسر وبناء القدرات في مجال تكوين الجمعيات والتنظيمات الإنتاجية والحرفية للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتصنيع الغذائي.

تم تدشين الوثيقة المرحلية لمكافحة الفقر وتمت إجازتها من قبل مجلس الوزراء الموقر وتضمينها في الخطة الخمسية الثانية 2012 – 2016م، كما تم تنفيذ مشروع الدعم الاجتماعي، لدعم الأسر الأكثر فقرا خاصة النساء اللائي يعلن أسراً، في مجالات الصحة –التعليم– زيادة فرص العمل–الدعم العيني والنقدي، تحسين المأوى كحزم متآزرة، إضافة إلى مشروعات الدعم الاقتصادي للنساء في الولايات المتأثرة بالنزاعات.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

بذلت الدولة في السنوات الأخيرة جهودًا مقدرة في اتجاه تحسين خدمات الأمومة متمثلة في:

– صياغة السياسة القومية للصحة الإنجابية حيث تم:

- تبني إستراتيجيةِ «من أجل حملِ أكثر أمانًا».
- تقديم خدمات الأمومة الآمنة، ومجانية خدمات الرعاية أثناء الحمل والعمليات القيصرية.
- تكوين لجان فنية عليا لتخفيض نسبة وفيات الأمهات على مستوى المركز والولايات.

نجد أن معدل نسبة وفيات الأمهات قد انخفضت بنسب كبيرة، إلا أن الطريق ما زال أمامنا طويلاً.

– في مجال التعليم العام:

- تم وضع إستراتيجية قومية لتعليم البنات، وأنشئت إدارات وهياكل متخصصة.
- أظهرت البيانات تقدم محرز في تعليم الأساس للجنسين وقد بلغت نسبة الاستيعاب في سن التمدرس68.7% إلا أن نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي ما زالت تشكل تحدياً.

– أما في مجال التعليم العالي:

أدت سياسة الدولة إلى التوسع في إنشاء الجامعات والمعاهد، الأمر الذي أدي إلي إتاحة الفرص المتساوية للجنسين وزيادة نسبة استيعاب البنات وأصبحت الفجوة لصالح البنات.

كما شهد تعليم الرجل تقدما ملحوظا لكن رغم ذلك ما زال التحدي ماثلا.

وتم تنفيذ نهج شامل لتعليم النساء والفتيات، وبفضل ذلك انتشرت مراكز التأهيل المجتمعي والمراكز الاجتماعية لتنمية المرأة، وكليات تنمية المجتمع ومراكز التدريب المهني والتقني...

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

تأكيدًا لحقوق المرأة وإشارة لقانون الخدمة المدنية القومية لسنة 2007م، تبنت الدولة تشريعات وقوانين عادلة ومنصفة:

- نالت المرأة السودانية حق الأجر المتساوي للعمل المتساوي.
- التمتع بالعلاوات والبدلات ولها الحق المتساوي في الترقية وفي سن المعاش.
- منع القانون تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الأعمال التي تحتاج لمجهود جسماني كبير.
- استحقاق المرأة العاملة إجازة وضع لمدة ثمانية أسابيع بأجر كامل، والمرضعات لمدة سنتين من تاريخ الولادة، تمنح المرأة العاملة التي يتوفى زوجها إجازة أربعة أشهر وعشرة أيام براتب كامل.
- وأقر قانون الجنسية لسنة 1993م حق المرأة في إكساب جنسيتها لأبنائها كما أعطى القانون الحق للمرأة الأجنبية باكتساب الجنسية السودانية بالتجنس، وفقاً لأحكام قوانين السودان.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

إن السودان وبكل مؤسساته يعمل جاهدًا لترقية الأوضاع الاقتصادية لكافة شرائح المجتمع وخاصة المرأة سواء في الريف أو الحضر، ويعتمد في اقتصاده على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وفي هذا الصدد يتطلع إلى شراكة ذكية مع كل الدول العربية الشقيقة وكل من يرغب في ذلك، وأعبر عن شكرنا للجميع لما قدموه من دعم للمرأة ونتطلع إلى المزيد من التعاون والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك ولشراكات إستراتيجية تحقيقا لتنمية شاملة ومستدامة.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

ظللنا نتابع الأوضاع في فلسطين والأراضي المحتلة، والحصار الجائر والانتهاكات والممارسات اللاإنسانية التي ترتكب، الأمر الذي يستوجب تجاوز التنديد والإدانة إلي اتخاذ التدابير اللازمة لنصرة الضعفاء خاصة النساء والأطفال.

الأخت الكريمة رئيسة المؤتمر

الأخوات الفضليات

الحضور الكريم

أؤكد مجددا على أهمية العمل الجاد والتعاون المثمر لإنجاح أعمال هذا المؤتمر الهام والقضايا المطروحة فيه، والتي تتيح المجال للمزيد من النظر والتعمق لاستشراف أفاق أفضل لأوضاع المرأة العربية.

ويعدّ هذا المؤتمر مناسبة متميزة لتدارس مجموعة من المواضيع التي تستأثر باهتمام الجميع سعياً إلى مزيد من الارتقاء بمكانة المرأة العربية بما يعزز حظوظ اندماجها في عالم يشهد تحديات غير مسبوقة في شتى الميادين خاصة وأن التنمية المستدامة رهان حضاري وقضية إنسانية ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية وبيئية متشابكة، تستوجب سياسات وبرامج تساعد على الاستفادة مما يتوفر للبشرية من موارد وخيرات طبيعية، وهذا لا يتحقق إلا بالقضاء على أسباب الفقر والجوع والتمييز واختلال الأمن وتنمية قدرات الإنسان وتحسين نوعية حياته ضمن توجه شامل ومستدام لا يميّز بين المرأة والرجل، ولا بين الأجيال.

وفي ختام حديثي نتمنى نجاح فعاليات هذا الاجتماع الهام

مع صادق الأمنيات للأمة العربية وكافة شعوبها بالأمن والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

معالي العين السيدة ليلى شرف

عضو مجلس الأعيان الأردني
رئيسة وفد المملكة الأردنية الهاشمية

معالي الوزيرة / سعاد بن جاب الله – وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية
سعادة المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية
أصحاب المعالي والسعادة رئيسات الوفود العربية
السيدات والسادة الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنقل لكم تحيات صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله وتمنياتها لهذا المؤتمر بالتوفيق،
وأرفع إلى مقام فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الشكر الجزيل على رعاية فخامته لمؤتمرنا واهتمامه بقضاياه، وإلى الجمهورية الجزائرية الشقيقة أجمل الشكر على كرم الضيافة والعناية الفائقة التي أحاطتنا بها.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية معالي الدكتورة الوزيرة سعاد بن جاب الله لجهودها المتميزة في العمل من أجل قضايا المرأة العربية، والإعداد من أجل عقد هذا المؤتمر الذي يكتسب أهمية إضافية كونه يعقد في منطقة ذات معدلات مرتفعة من البطالة بين النساء، حيث يمكن للمقاولة وريادة الأعمال النسائية أن تعزز دور المرأة القيادي، وتسهم فى تحسين الوضع الاجتماعي والقانوني للنساء في العالم العربي، وتمكنها من المساهمة بفعالية أكبر فى التنمية الوطنية.

الأخوات والإخوة

لقد كان للربيع العربي تأثير هام على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي في جميع أنحاء المنطقة، حيث تأثر الاقتصاد سلبًا، مع ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي والسياحة، وانقطاع في الصادرات. ومع ذلك، فإن العالم العربي يشهد أيضًا زيادة في الوعي عن حاجة للمواطنين لتحمل المسؤولية عن مستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وقد كشفت دراسة متخصصة أجراها مركز الفكر لبوز أند كومباني الشرق الأوسط Booz & Company عن رقم مذهل لعدد النساء القادرات على دخول سوق العمل حول العالم، مقدرة عددهم بمليار امرأة، مشيرة إلى أن دخول عدد من السيدات يماثل عدد الرجال إلى سوق العمل في دولة مثل الإمارات – من شأنه أن يرفع إجمالي الناتج المحلي للبلاد بنسبة 12%، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 34% فيما إذا شاركت ذات النسبة من النساء المصريات في السوق. بينما تظهر أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الإقليمية هي 26% فقط، وهن يشغلن مناصب قيادية في 20% فقط من مؤسسات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الوقت الذي تطلق 9% فقط من النساء في هذه المنطقة من العالم مؤسسات أعمالهن.

وبحسب نفس النشرة وعنوانها "المليار الثالث"، فإن النساء هن اليوم من بين أسرع المجموعات نمواً لناحية المبادرات في عدد من البلدان. غير أنه رغم المساهمات الاقتصادية الكبيرة وقصص النجاح الفعلية، يبقى اكتشاف المبادرات النسائية ما دون المستوى ومغطى بشكل غير مناسب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب المعايير الثقافية والعقبات التي تعوق الأعمال والمشاركة المتدنية نسبياً للنساء في نشاط المبادرات.

وعليه يتعين على إقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهم التحديات الخاصة بالمبادرة لدى النساء، وتوفير بيئة ممكنة أكثر للأعمال، وتعزيز روح المبادرة مع تركيز خاص على إلغاء العوائق الخاصة بالمرأة من خلال وضع البنية التحتية والسياسات الفعالة لدعم الرائدات. إلى ذلك، تحتاج النساء في كل بلد إلى الاستثمارات – المالية والتعليمية والثقافية – لبناء مستقبلهن.

ومع توقع دخول النساء في الاقتصاد العالمي خلال العقد المقبل، فإن على رائدات الأعمال أن يرفضن النماذج التقليدية التي افترضها المجتمع لهن، وأن يبادرن إلى تخطيط مساراتهن الخاصة ويضعن معايير تميّز جديدة. حيث أن تحدي العمل هو في عدم اعتبار النساء فئة منفصلة من رواد الأعمال، بل باعتبارهن من رواد الأعمال الذين صادف أنهن نساء.

أيها الحضور الكرام

إننا في الأردن قد رسمنا طريقنا من خلال عملية تدريجية شاملة لا عودة عنها من الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لإحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومشاركة المرأة في المسيرة السياسية والاقتصادية تعد من الأولويات بهدف الوصول إلى تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فهناك دعم لمشاركة النساء خاصة الشباب في برامج ريادة الأعمال على أعلى المستويات، حيث أكد جلالة الملك عبد الله الثاني على أهمية تطوير ريادة الأعمال لدورها في توفير فرص عمل مستدامة تسهم في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. كما شدد على أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير البيئة الحاضنة والداعمة لقطاع الريادة في المملكة وتحويل الأفكار الريادية إلى مشروعات منتجة. كما أكد على أهمية نشر ثقافة الريادة والإبداع ودعم حاضنات الأعمال في الجامعات والشركات وضرورة تعميم هذه التجارب على جميع المحافظات.

إن نجاح المشروعات الاقتصادية، الصغيرة والكبيرة يقاس في الأثر الاجتماعي الذي تعكسه على المجتمع. ويعد القطاع الخاص في الأردن شريكًا ومحركًا رئيسًا للتنمية الشاملة، حيث أنه من الضروري التركيز على الأثر الاجتماعي لمشروعات الأعمال والتحول من العمل الخيري إلى إقامة المشروعات على أسس علمية تخدم المجتمع.

ويمكن إيراد أبرز الجهود التي بذلت لمأسسة تشجيع ودعم ريادة الأعمال في المملكة الأردنية الهاشمية وتنميتها وذلك عبر شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص لدعم الأعمال الريادية، وذلك من خلال إطلاق حملة وطنية شعبية لتشجيع ريادة الأعمال بالتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرياديين في جميع محافظات المملكة.

حيث بدأ الأردن التحضير هذا العام لإطلاق أربعة برامج رئيسة لكل برنامج فريق إداري وخطة عمل تفصيلية لنقل هذه المبادرات والبرامج إلى أرض الواقع بتعاون القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الربحية.

ويتضمن **البرنامج الأول** إطلاق حملة وطنية على مستوى شعبي لتسليط الضوء على رواد الأعمال الصغيرة من النساء والرجال في جميع أنحاء المملكة بهدف التشجيع على التفكير الريادي.

بينما يعد **البرنامج الثاني** امتدادا للبرنامج الأول ويعمل بنطاق أوسع على تقديم المساعدة والتوجيه للأشخاص لتفعيل وتطوير أفكارهم الريادية. فيما يتمثل **البرنامج الثالث** في تشكيل التحالف الوطني لتنمية الريادة لتفعيل التعاون والشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص لتنمية الريادة بمفهومها الشمولي على المدى المتوسط والبعيد.

فيما يعمل **البرنامج الرابع** على نطاق أوسع من خلال دعم مركز أبحاث منبثق عن القطاع الخاص يعمل على تحسين بيئة الريادة في الأردن وتشجيع القطاعين العام والخاص على القيام بدورهم بشكل فاعل في تحسين الأعمال الريادية والأجواء الاقتصادية.

كما كان الأردن من أولى الدول التي أنشأت حضانات الأعمال بهدف تشجيع المشاريع الريادية للنساء حيث إن توفير برامج ريادة الأعمال فرص هامة للنساء وخاصة الشابات لتطوير مهارات من شأنها أن تساعدهن في تحقيق طموحاتهن المهنية في الأعمال التجارية والتمويل، والمساهمة في بناء قدراتهن الريادية، إضافة إلى توفير المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة الأعمال ولتمكين النساء من البدء بمشاريعهم وتحسينها.

الحضور الكريم

تعمل الأمم المتحدة ودول العالم حاليا على تحديد رؤية لأجندة التنمية لما بعد 2015 وصياغة جدول أعمال جديد للأهداف الإنمائية للألفية،

وبهدف التسريع بالإجراءات المتعلقة بأجندة ما بعد 2015، شكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة رفيعة المستوى وتضم هذه اللجنة عددا من الشخصيات البارزة من مختلف أنحاء العالم من بينها جلالة الملكة رانيا العبد الله نظرا للدور المتميز والجهود الكبيرة التي قامت بها جلالتها على المستوى الدولي، إضافة إلى أن الأردن ضمن 6 دول عربية و65 دولة في العالم حددتها الأمم المتحدة ليتم التركيز عليها في مناقشات تحديد الأهداف التنموية المستدامة لما بعد2015. وتم خلال هذه الفترة إجراء مشاورات صبت في إحدى عشرة فكرة عالمية من بينها: عدم المساواة، والأمن الغذائي والتغذية، والحوكمة والنمو والتوظيف، والصراع والوهن، والصحة والتعليم والاستدامة البيئية والديناميكيات السكانية والمياه والطاقة.

ولهذا لا بد أن تركز الدول العربية المعنية بالمشاورات لأجندة التنمية لما بعد 2015 على قضايا الفقر والبطالة بهدف تحويل العدالة والرخاء إلى واقع يعيشه الجميع بالفعل. وإلى تعزيز التقدم في خلق فرص العمل الإنتاجية ودعم القطاعات المولدة للدخل ومن بينها الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير فرص عمل مستدامة تسهم في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

هذا ويمكن اعتبار ريادة الأعمال أحد أهم الوسائل لمكافحة البطالة وإشراك المواطنين في تحسين مجتمعاتهم المحلية في ظل التحولات الجارية في البلدان العربية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، حيث أصبح لدى كل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المزيد من الحرية للعمل، وهذا من شأنه ولادة بيئة اجتماعية واقتصادية قابلة لإقامة مشاريع لريادة الأعمال، جاذبة الشباب نحو هذا القطاع الناشئ بسبب الفرص المتاحة والضرورة على حد سواء. كما يمكن أن تشكل ريادة الأعمال نموذجًا مبتكراً يمكن أن يعالج المشاكل المستمرة من الفقر وعدم المساواة في المجتمعات العربية من خلال تسخير إمكانات النساء لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وحيث أن المرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية في العديد من الدول العربية فإن الكثير من المواضيع المطروحة تستدعي من الدول العربية العمل على تعزيز مكانة المرأة وحشد طاقاتها للاستجابة للتطلعات الديمقراطية والتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الجارية الآن والتي ستجري في المستقبل ومنها:

- العمل على زيادة عدد حاضنات الأعمال ودعم المنظمات المحلية في احتضان المشاريع الريادية للنساء.
- استخدام وسائل الإعلام للتوعية حول ريادة الأعمال وتشجيع النساء على دخولها.
- تقديم تعليم مادة ريادة الأعمال في المدارس والجامعات.
- تشجيع الشراكة بين المجتمعات المحلية العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية في البلدان العربية التي تحدد، وتدعم وتقدر ريادة الأعمال للنساء.
- توسيع نطاق المشاركة في المبادرات التي يديرها مجتمع التنمية الدولي لإشراك العديد من أصحاب المصلحة، مع التركيز على النساء وأصحاب الخلفيات المحرومة.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمشاريع رواد الأعمال.

أيها الحضور الكريم

اختم كلمتي بالقول بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، والعمل نحو أجندة الألفية لما بعد 2015، وفي نفس الوقت فالتمكين الاقتصادي هو حق من الحقوق الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة لا يمكن أن يتم وفق «حل سريع». إذا سوف يستغرق العمل على تحقيقه اتباع نهج شامل والتزام طويل الأمد من جميع الجهات الفاعلة في التنمية.

إن تمكين المرأة اقتصاديا هو جزءًا أساسيًا من تحقيق حقوقها، حيث يلزم منهاج عمل بيجين الحكومات على "متابعة وتنفيذ سياسات سليمة ومستقرة للاقتصاد الكلي والقطاعي التي تم تصميمها ومراقبتها مع المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة، وتشجيع واسع النطاق للنمو الاقتصادي المستدام، ومعالجة الأسباب الهيكلية للفقر نحو القضاء عليه والحد من انعدام المساواة بين الجنسين".فنحن بحاجة ماسة إلى تحديد الإجراءات العملية لتسريع التمكين الاقتصادي للمرأة لضمان مشاركتها لاحقا والاستفادة من النمو والتنمية.

أكرر شكري وتقديري لجمهورية الجزائر على استضافتها لهذا اللقاء الهام.

والسلام عليكم

كلمة

سعادة الدكتورة الشيخة
مريم بنت حسن آل خليفة

نائبة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة
رئيسة وفد مملكة البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزيرة الأخت سعاد بن جاب الله وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

رئيسة منظمة المرأة العربية في دورتها الحالية ورئيسة المؤتمر

الأخوات العزيزات صاحبات السمة والفخامة والمعالي

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية اسمحوا لي أن أنقل لكم تحيات صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة وتمنياتها لأعمال هذا المؤتمر، وللجمهورية الجزائرية الشقيقة كل التوفيق والنجاح، مجددين الرغبة في دعم وتعزيز دور منظمة المرأة العربية وما تقوم به من أهداف نبيلة في سبيل تعزيز مركز المرأة العربية.

ولا بد في هذه المناسبة من التأكيد على أن منظمة المرأة العربية أصبحت اليوم نموذجًا عمليًا وواقعيًا لتعزيز العمل العربي المشترك في كل ما يتعلق بشؤون المرأة العربية، وذلك من خلال مساهمتها ومنذ نشأتها في تحقيق تضامن المرأة العربية، وعملت على تنمية الوعي بقضايا المرأة العربية في كافة الجوانب، وعززت من إمكانياتها وبناء قدراتها كفرد وكمواطنة على المساهمة بدور فعال في مؤسسات المجتمع، وكل ذلك جاء بفضل ما تنفذه من دراسات وبرامج مشاريع هامة أوصلتنا إلى المزيد من تنسيق المواقف العربية المشتركة في الشأن العام العربي والدولي.

ونظراً لما يحمله هذا المؤتمر من عنوان هام وهو «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية»، تأتي أهمية لقائنا اليوم باعتباره من المواضيع الحيوية التي لاقت إجماعا من قبل جميع الدول الأعضاء بالمنظمة لطرح محاوره الهامة والتي هي بحق محط اهتمام دولنا جميعا باعتبارها من أولويات استراتيجيات عمل آلياتنا الوطنية ضمن برامج ومشاريع التمكين الاقتصادي الموجهة للمرأة، ولما له من دور هام وأكيد في تحقيق الاستقرار الأسري، وبالتالي تعزيز دور المرأة لمشاركتها في الشأن العام.

وانطلاقا من اهتمام مملكة البحرين لمجالات التمكين الاقتصادي، قمنا مؤخراً بتحديث الخطة الوطنية لإستراتيجية نهوض المرأة البحرينية وفق منهجيات علمية نتطلع من خلالها إلى قياس الأثر لسلسلة البرامج والمشاريع التي تضمنتها منظومة الخطط لهذه الإستراتيجية والتي لاقت المباركة الملكية السامية، حيث تسعى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية للأعوام (2013-2022) من خلال أثر «استقرار الأسرة» إلى استمرارية تأمين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وتعزيز سلامتها الصحية والنفسية في إطار الترابط العائلي، وتمكين المرأة اقتصاديًا للاعتماد على ذاتها بما يحقق الأمان والحماية لجميع أفراد الأسرة لتحقيق رؤيتنا في شراكة متكافئة لبناء مجتمع تنافسي مستدام.

واسمحوا لي في عجالة عرض تجربتنا في المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية، الذي صممت برامجه لتسهم في تسهيل دخول المرأة سوق العمل الحر والاستفادة من فرصه وتطويع تحدياته من خلال فتح آفاق الريادة والإبداع أمامه، وتمكينها من تنمية وإدارة رأس مالها. كما يركز برنامج التمكين الاقتصادي على آليات الشراكة اللازمة لتوفير كافة الخدمات التي تستلزمها مثل هذه البرامج، سواء على صعيد توفير القروض وخدمات التمويل الميسر التي تقدمها البنوك التنموية المتخصصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وتسعى إلى تطويرها، حيث أصبحت المرأة البحرينية اليوم تمتلك ما يربو عن 40% من إجمالي السجلات التجارية، وبلغت نسبة ما تم صرفه لتمويل هذه المشاريع حوالي 12% من مجموع قيمة التمويل المقدم من البنوك التمويلية المصرفية كبنك البحرين للتنمية وبنك الأسرة وبنك الإبداع بحسب إحصائيات عام 2011، بالإضافة إلى ذلك هناك القروض التنموية التي يقدمها بنك الإبداع للتمويل الميسر ضمن المحفظة المالية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، التي يبلغ سقفها مليوني دينار بحريني لدعم وتمويل النشاط التجاري للمرأة بالإضافة إلى ذلك كله، الجهود المبذولة على صعيد توفير الحاضنات الاقتصادية المتكاملة التي تقدم كافة الخدمات الإدارية، والاستشارية، والتدريبية، والفنية التي تحتاج إليها المرأة للدخول في مجال ريادة الأعمال، وتمثل ذلك في إنشاء مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية (ريادات) الذي سيفتتح رسميًّا خلال النصف الأول من العام الحالي بإذن الله.

وفي الختام يشرفني أن أنقل شكر صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله إلى سعادة الأخت الأستاذة الدكتورة ودودة بدران المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية وتقدير سموها لما قامت به سعادتها من عمل جاد ودؤوب وفق منهجية علمية مؤسسية كان له بالغ الأثر والدور الكبير في تأسيس عمل المنظمة وتطور أدائها، فكل الشكر والتقدير للدكتورة ودودة بدران والشكر موصول إلى فريق عمل المنظمة متمنية لهم جميعا كل التوفيق والسداد، وأرحب في الوقت ذاته بالأخت الدكتورة شيخة سيف الشامسي المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية متمنية لها كل التوفيق والنجاح في مهمتها الجديدة لتستكمل مسيرة عمل منظمة المرأة العربية.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، مع تمنياتنا بأن نخرج بالفائدة المرجوة من هذا المؤتمر، وبتوصيات هامة من شأنها إدماج احتياجات المرأة في هذا الإطار إضافة إلى وضع إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لتمكين المرأة في هذا المجال الحيوي، كما ونشكر القائمين على هذا المؤتمر، وعلى رأسهم معالي الوزيرة الأخت سعاد بن جاب الله وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والطاقم الذي يعمل معها على كرم الضيافة، وحسن التنظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

معالي الوزيرة الدكتورة سهام بادي

وزيرة شؤون المرأة والأسرة
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد الجمهورية التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحبات الجلالة والسمو والفخامة عضوات المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

معالي الوزيرة سعاد بن جاب الله وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأخوات الفضليات عضوات المجلس التنفيذي

الأخوات والأخوة الخبراء

الحضور الكريم بكل مقاماتكم السامية الرفيعة

من المؤكد أن منظمة المرأة العربية ليست معزولة عما يدور الآن في المنطقة العربية ولا عن أحوال المرأة داخل أو خارج المنطقة. والحقيقة أنه لا يسعني، ونحن نجتمع للتباحث حول موضوع من الموضوعات التي تهم قضايا المرأة، إلا أن أتذكر المرأة التي ما زالت تعاني في المنطقة العربية من الحروب والنزاعات، والبطالة بالنسب الأكبر في المنطقة، وتلك التي مازالت تعاني من الاقصاء والتهميش في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تعاني من الأمية ومن ارتفاع نسبة الانقطاع المدرسي في كل مناطق العالم العربي. إن معاناة المرأة مازالت مستمرة بنسب مخجلة بل ومخيفة في كثير من الأحيان جراء العنف المسلط عليها بأنواعه، سواء العنف الأسري، أو العنف الاجتماعي، أو العنف السياسي، ومازالت المرأة حتى هذه اللحظة تعاني من اللجوء والنزوح والتشرد، وتعاني كذلك من الفقر بنسب كبيرة في كل أنحاء المنطقة العربية حتى أن الفقر كاد أن يكون أنثى.

لقد تحققت مكتسبات عديدة لصالح المرأة في العالم العربي، والكثيرات ممن سبقنني في الحديث وممن سيتحدثن بعدي سيعرضن أرقاما تبين هذه المكتسبات التي تبقى دون المستوى المطلوب، وفي واقع الأمر فإن الخوف كل الخوف أن يتهدد هذا القدر الذي حققناه من الحقوق ومن المكتسبات في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية اليوم ... وهنا يبرز دور منظمة المرأة العربية، ومثلها العديد من المنظمات التي تعنى بقضايا المرأة، أولاً، من أجل المحافظة على القدر الذي تحقق من الحقوق والمكتسبات للمرأة، وثانيًا من أجل ألا ننسى معاناة المرأة في العديد من مناطق العالم العربي، لا ننسى المرأة في سوريا، لا ننسى المرأة في فلسطين، لا ننسى المرأة في مناطق الربيع العربي التي لم يتحدد مصيرها بعد ولم تتحدد بعد معالم الطريق للمرحلة المقبلة التي ستعيشها دولنا العربية في ظل التحولات الجديدة.

في خضم هذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولنا العربية، تعيش منظمتنا أيضًا مرحلة تحولات، وذلك بعد أن قطعت شوطًا في مرحلة التأسيس، فاليوم نختار لمنظمتنا مديرة عامة جديدة ونائب جديد للتخطيط والبرامج، ونحن نعيد هيكلة هذه المنظمة للاستفادة من كل الخبرات التي تراكمت في المرحلة السابقة، استطلاعًا واستشرافًا إلى مرحلة أخرى يكون للمنظمة فيها وجود أكبر وبصمة وتأثير أعمق، وأداء يرقّى ويحمي المرأة ويعينها على الحفاظ على مكتسباتها وعلى المضي قدما في طريق رسمناه معًا وحلمنا به معًا واستشرفناه معًا من أجل مستقبل أفضل للمرأة.

الحضور الكريم

يشرف وفودنا المشاركة في المؤتمر حضور العنصر الشبابي، والحقيقة فإننا نعول كثيرا في منظمة المرأة العربية على الشباب والشابات من أجل أن يحملوا المشعل معنا وبعدنا، من أجل أن نواصل هذه المرحلة وأن نبنيها معا، نبنيها بخبرة وتجربة الذين سبقونا في السن وفي المعرفة وفي الخبرة والتجربة، وأن نبنيها كذلك بيد الشباب المتطلع لأن يبني معنا وطنا نحاول أن يكون كما حلمنا به وكما رسمنا معالمه في العديد من البحوث والدراسات التي تنجزها المنظمة.

كما تضم الوفود المشاركة شابات فاعلات اقتصاديًا حتى نتذكر أن المرأة حتى وإن تعرضت لمحاولات إقصاء، فهي متقدمة في المجال الاقتصادي، رائدة في الأعمال، وخبيرة. المرأة لها أيضا من المعرفة الاقتصادية والسياسية ما يجعلها ترفض الاقصاء، وترفض ألا تكون فاعلة، وألا تكون لها كلمة في صنع القرار.

تتضمن وفودنا أيضا مشاركة للمجتمع المدني، لأننا اليوم نريد رسم سياسات جديدة يتعاون فيها المسئول الحكومي المنتمي للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مع كل مكونات المجتمع المدني المستقل الذي لا يمكن بدونه صنع سياسات ناجحة أو رسم خطط وبرامج عمل فاعلة. نحن ببساطة لا يمكننا أن نقصي المجتمع المدني وما يمكن أن يقدمه لمجتمعاتنا من خبرة ومن أداء ومن ترشيد للعمل ضمن الاطار الحكومي.

إننا اليوم نطرح موضوع «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية» إدراكًا منا بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو جزء من التمكين السياسي، وهو جزء من وجود المرأة الذي نريده قويًا وفاعلًا ومؤثرًا على القرار وعلى السياسات الجديدة.

اليوم أكثر من أي وقت مضى نحتاج لأن تكون هذه المنظمة، منظمة المرأة العربية، فاعلة ورائدة ومرافقة لكل التحولات التي يشهدها العالم العربي، ونريدها أيضًا أن تكون حامية، وراعية، ومحافظة على ما حققناه من مكتسبات، وأن تكون أيضًا ضامنة لمرحلة جديدة لا تراجع فيها لحقوق المرأة، ولا تكون المرأة فيها ضحية للتوجهات الجديدة في سياسات العالم العربي.

شكرا من جديد على هذا المؤتمر، وشكرا لدولة الجزائر كالعادة لاستضافتنا ولدفء الترحيب وكرم الاستقبال، وإن شاء الله نبني معًا مجتمعًا ووطنًا عربيًا يكون فيه للمرأة أفضل مكانة وأفضل تمكين، وذلك يسهل حين نكون معًا اليد في اليد ...

شكرًا

كلمة

سعادة الأستاذة مريم الريس

مستشار رئيس الوزراء

رئيسة وفد جمهورية العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على محمد الأمين وآله وصحبه أجمعين

السيد محمد بو غازي ، ممثل فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

صاحبات السمو والفخامة والمعالي

معالي السيدة رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

معالي السيدات عضوات المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

السيدة رئيسة المجلس التنفيذي

السيدة مديرة منظمة المرأة العربية

السيد ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم جميعًا ورحمة الله وبركاته

كثيرة هي التحديات التي تواجه المرأة ودائما نحاول وضع النقاط على اهمها لكننا دائما نجهل أو نتجاهل أن المشكلة الحقيقية التي تواجه المرأة العربية هي المرأة نفسها .. هذه المشكلة تكمن وتتجسد بضعف الثقة التي توليها المرأة للمرأة والسبب في ذلك يكمن في التنشئة الأجتماعية الخاطئة تلك التي تعطي كم هائل من الحقوق للرجل وتمنعها عن المرأة واذا ذهبنا إلى من يعطي هذه الحقوق ومن يمنعها لوجدنا أن المرأة هي من تقوم بهذه الأدوار فهي التي تزرع هذه المفاهيم في التربية التي تقوم بها لأولادها تلك التربية التي تميز بين الذكر والأنثى إذ أن من يمنح تلك الحقوق ويمنعها في البيت ليس الرجل بل المرأة فهي تعطي المزيد من الحقوق لأبنها وتمنعها عن بنتها بداعي وتحت مفهوم العرف الاجتماعي ذلك العرف الذي كانت تمقته بالأمس وهي الآن تمارسه من حيث تشعر أو لا تشعر.. وعليه فنشأة الرجل في هذا البيت يجعله يشعر بأن له حقوقًا تفوق حقوق المرأة لهذا لا عجب عندما يشتد ساعده أن يتعامل مع المرأة التي يلتقيها خارج البيت بنفس العادات والتقاليد التي تعلمها من البيت وينظر لها من مستوى الأدنى فهي لا تعدو أن تكون مجرد امرأة هذا ما تعلمه في البيت وبدأ يمارسه في خارج البيت ...متناسيًا أن أكثر المتفوقات على مر السنين في دفعته كانت من النساء لكن هذا التفوق لا يستطيع أن لا يسلب منها جزء من عقلها ودينها... فهي في نظرهم لا زالت مع تفوقها المستمر ناقصة عقل ودين.

ومن هنا لايسعني إلّا أن أؤكد أن معالجة مشكلة المرأة يجب أن تبدأ من المرأة نفسها وخصوصًا من البيت وأن نعالج طريقة التربية الغير منصفة ما بين الولد والبنت والتي تصدر من الأم وليس من الأب الذي نجده دائمًا منصفًا لأبنته في حقوقها المنتهكة داخل البيت... وعليه إذا ما وجدنا واعترفنا بالسبب الحقيقي في تردي واقع المرأة لاستطعنا أن نوجد حلول منصفة وحقيقية وواقعية وليست حلول من الخيال تلك التي تضع اللوم دائمًا على الرجل كونه هو المسؤول الوحيد عن انتهاك حقوق المرأة متناسين بأنه إن كانت المرأة هي نصف المجتمع فهي أيضًا من تربي النصف الآخر إذن هي المجتمع كله وعليها تحمل مسؤوليتها في مواجهة هذا التحدي الذي يهدد المرأة.

مع فائق الشكر والتقدير

كلمة

معالي الوزيرة الدكتورة
مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية

وزيرة التربية والتعليم
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد سلطنة عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحبات الجلالة والسمو والفخامة السيدات الأول

صاحبات المعالي والسعادة رئيسات الوفود

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني بهذه المناسبة الطيبة مشاركتكم فعاليات المؤتمر العام الرابع لمنظمة المرأة العربية «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية» الذي تحتضنه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، دولة رئاسة المنظمة في دورتها الخامسة (2011 – 2013). وأشيد بداية بجهود الجمهورية الجزائرية الشقيقة في إنجاح مهمة رئاستها للدورة الحالية، وحفاوة تكريمها بالوفود المشاركة، مقدرين لها جهودها الطيبة ودورها الهام في رعاية فعاليات هذا المؤتمر الذي تناول موضوعا في غاية الأهمية بالنسبة للمرأة العربية.

إن المرأة العربية لا بد لها أن تدرك الدور الذي يجب أن تقوم به في المجتمع لتتحقق لها الاستقلالية التامة في الحياة، وتستطيع أن تقف صامدة في وجه التحديات التي تواجهها خاصة في الوقت الراهن وما يشهده عالمنا من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية ألقت بظلالها على جوانب الحياة المختلفة فكانت المرأة المتضرر الأكبر من تلك الاضطرابات، من هنا كان لا بد من أن تدرك المرأة ثقافة العمل النسائي، وريادة الأعمال، والأسس المنهجية اللازمة لغرس ثقافة العمل الحر لدى المرأة، والتعرف على الأساليب التي تمكنها من تأسيس عمل حر تستطيع من خلاله إثبات ذاتيتها.

إن الدور البارز والملموس الذي تقوم به منظمة المرأة العربية للرقي بالمرأة على مختلف الأصعدة، ومحاولة تذليل العقبات التي قد تكون عائقا أمام تحقيق ما تصبو إليه، لهو ترجمة لتوجيهات المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، وثمرة من ثمار التعاون القائم بين الدول الأعضاء في مجال الاهتمام بالمرأة، فمنظمة المرأة العربية ومنذ انطلاقة تأسيسها تسعى إلى إظهار المرأة العربية في المكانة اللائقة بها، وتأكيد دورها في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث إننا دائما نتابع بشغف الإنجازات التي تحققها منظمة المرأة العربية في سبيل النهوض بالمرأة عربيًا ودوليًا.

وبطبيعة الحال إذا ما رغبنا في تجسيد مشروعات المنظمة على أرض الواقع فبلا شك يقتضي ذلك العمل الجاد والمشترك من الجهات المعنية بدولنا سواء كانت حكومية أو خاصة، وأن يتم التركيز على كل ما يتعلق بالقوانين والتشريعات التي تهم وتتلمس قضايا المرأة وحقوقها في الحياة الأسرية والعملية. فالحمد لله أصبحت المرأة اليوم شريكًا أساسيًا في إدارة دفة الحياة، وعليها تقع المسؤولية الكبرى في تحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمع.

ومن هذا المنبر نؤكد بأنه لا بد من إعطاء المرأة الريفية النصيب الأوفر من الرعاية والاهتمام خاصة في الجوانب التعليمية والصحية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية للأسرة، وبما تقوم به من جهد في إبراز مشاريعها المتنوعة التي تعود بالنفع على الأسرة خاصة والمجتمع عامة.

الحضور الكريم

إن الاهتمام الذي توليه دولنا بالمرأة وقضاياها يجعلنا نشعر بالفخر والاعتزاز، وهذا يأتي مكملا للجهود الحثيثة التي تقوم بها المنظمة متمثلة في الأدوار السامية التي تشرف عليها اللجان المختلفة للمنظمة، وكذلك المشروعات التي أقرتها الدول الأعضاء بفضل الرعاية والدعم المستمر من عضوات المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية.

وبفضلٍ من الله استطاعت المرأة العربية في كثير من الدول أن تتخطى العقبات وتحطم القيود لتصل إلى المستوىً الذي تطمح إليه ولتشارك أخيها الرجل في مجالات الحياة كافة، فلم يعد دورها مقصوراً على نواح بعينها بل أصبحت مساهمة فاعلة في الحياة، فاستحقت أن يشار إليها بالبنان من قبل المنظمات والمؤسسات العربية والعالمية، وتحصد الجوائز وتنال التكريم في ميادين العلوم المختلفة.

وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أشيد بما وصلت إليه المرأة في سلطنة عمان بفضل الدعم والتوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه، وثقته بالمرأة العمانية، وهذا ما أكدته مسؤولة البرامج الوطنية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إذ أشارت أن المرأة في السلطنة لم تواجه عقبات حيث تعمل الحكومة جاهدة على تمكينها، وها هي اليوم المرأة العمانية تتقلد أعلى المناصب ليست الحكومية فحسب بل وحتى الدولية، والدراسات تدل على وجود العمانية في وظائف اتخاذ القرار.

ومن خلال هذا الجمع المبارك بإذن الله نؤكد على مواصلة العمل المشترك لتحقيق وعيًا أكبر للمرأة العربية بحقوقها وواجباتها، لتستطيع بذلك أن تصنع لنفسها مكانة مرموقةً في المجتمع الذي تنتمي إليه، كما نسعى إلى تأكيد دورها ومسؤولياتها في الحياة بمختلف قطاعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل للمعنيين بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة على حفاوة الاستقبال وحسن الوفادة، والشكر موصول لجميع القائمين على تنظيم هذا الاجتماع.

متمنية لجميع المشاركات كل التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

سعادة الأستاذة فريال سالم

مستشارة في الرئاسة الفلسطينية

عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية

رئيسة وفد دولة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي

معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة الجزائرية السيدة سعاد بن جاب الله

صاحبات وأصحاب السمو والمعالي والسعادة

سعادة المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية أ . د . ودودة بدران

السيدات والسادة

الحضور الكريم

بداية اسمحوا أن أنقل لكم تحيات حرم فخامة الرئيس محمود عباس السيدة أمينة عباس أم مازن، والتي شرفتني بتمثيلها في هذه القمة مبرقة لكم باسم الشعب الفلسطيني عموما وباسم المرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، أسمى آيات الاعتزاز بمواقف الأشقاء العرب تجاه قضيتنا العادلة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدورنا والناهب لأرضنا والمغتصب لحقوقنا، ويزيد شعبنا الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاحتلال ويعاني القتل والتشريد والاستيطان لأرضه والقهر بأبشع صوره، إيمانًا يومًا بعد يوم بأن ساعة الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي قد اقتربت بفضل الدعم والإسناد العربي وإبقاء قضيته العادلة قضية مركزية على الصعيد الرسمي والشعبي، وبعد ما تحقق من اعتراف دولي بفلسطين، دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، على طريق الاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية.

وأحمل معي رسالة شكر خاصة للجزائر الشقيقة– جزائر المليون ونصف المليون شهيد– ممثلة بفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية، الذي كان ولا يزال الداعم والمساند لقضية شعبنا وحقوقه المشروعة، سواء كان ذلك من خلال الدعم السياسي أو الدعم المادي السخي، والذي يحظى باحترام وتقدير من قبل قيادتنا وشعبنا، بما يسند شعبنا في كفاحه العادل والمشروع ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي ومن أجل حق شعبنا في تقرير مصيره وعودة لاجئيه وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس، وحماية مقدساته من التهويد، والإفراج العاجل عن الأسرى والأسيرات، الذين يعيشون ظروفا هي الأصعب في تاريخ الحركة الأسيرة، يخوضون معركة الكرامة بأمعائهم الخاوية، وبعضهم وصل بإضرابه عن الطعام لأكثر من سبعة أشهر متواصلة.

السيّدات والسادة

إن المرأة الفلسطينية وهي تعيش ظروفا استثنائية منذ عشرات السنين، جمعت خلالها ما بين المقاومة والعمل والنشاط بأوجهه المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد حققت نجاحا متميزا جعلها محل احترام وتقدير بين مختلف شرائح شعبنا وأفسح لها المكان واسعا، لتقلد أعلى المواقع التي أثبتت من خلالها نجاحا وقدرة ومهنية عالية، راكمتها عبر تجربة طويلة كان الاحتلال مانعا لها أن ترى النور.

فعلى صعيد المشاركة السياسية تشارك المرأة الفلسطينية في الحكومة الحالية وفي البرلمان بشكل مميز وفاعل، فيما لم تعد مقاعد إدارة أي مؤسسة كانت محظورة على النساء، حيث رئاسة النساء لأهم المؤسسات الاقتصادية العامة، وذات العلاقة بالاقتصاد، كالجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء وهيئة سوق رأس المال.

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل ونتيجة للحصار الاقتصادي الظالم والاستهداف الإسرائيلي للمشاريع الاقتصادية فلا زالت متدنية على الرغم من تقلص الفجوة في نسب المشاركة ولو بشكل بسيط خلال السنوات العشر الماضية، فما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني منخفضة جداً، وتقارب 15%، فيما تنحسر الفجوة في معدلات البطالة بين الرجال والنساء خلال السنوات العشر الماضية، لكن ما زالت هذه المعدلات هي الأعلى بين النساء، حيث بلغت 32.6%، مقابل 25.4% بين الرجال، أما العقبات التي تقف حجر عثرة أمام النساء الفلسطينيات لدخول سوق العمل الفلسطيني، فتتمثل في محدودية حجم سوق العمل، وظروف العمل الصعبة وغير اللائقة لعمل المرأة في بعض القطاعات، وكذلك انحصار عمل المرأة بشكل رئيسي في قطاعين فقط، وهما الزراعة والخدمات، وقلة المشاريع الاستثمارية، وطبيعة المشاريع الاستثمارية في فلسطين صغيرة أو متوسطة الحجم، بمعنى لا يوجد صناعات كبيرة تستوعب حجم عمالة كبير، وعدم توفر تسهيلات تمكن المرأة من الخروج إلى سوق العمل.

غير انه تم اتخاذ العديد من الإجراءات لحماية مشاركة المرأة وتشجيعها على دخول المجال الاقتصادي، حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، والتي تضم مؤسسات حكومية ومنظمات أهلية تقوم برسم السياسات الوطنية لعمل النساء وحمايته.

كما تم إنشاء صناديق الإقراض، والتي رغم قلتها وضعف إمكانياتها إلا أنها تسهم في تخفيف الأعباء عن عدد من النساء.

ومؤخرا تم إقرار الحد الأدنى للأجور الذي تعتبر الفئة الأكبر المستفيدة منه هن النساء، اللواتي يعملن في قطاع الخدمات والنسيج والزراعة ورياض الأطفال.

الحضور الكريم

واليوم ونحن نعقد مؤتمرنا الرابع لمنظمة المرأة العربية بعنوان «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية»، ويطرح في جلساته الخمس المقاولة النسائية في مجال التربية والتعليم والإعلام، الاستثمار الصناعي والتجاري، الأعمال الحرة النسائية، وكذلك في مجال التكنولوجيات المتقدمة، إنما يشير إلى وجهة المرأة العربية في تغيير الصورة النمطية لأدوارها، ويكشف عن حقيقة حجم الدور الذي تلعبه اقتصاديا وعلميا، كما يؤشر إلى أهمية شراكة حقيقية واجبة مستندة إلى تاريخ مشاركة المرأة، وتجاربها المشرقة، والنجاحات التي حققتها رغم ضحالة الإمكانيات وصعوبة الظروف.

وبعد أن ثبت بالوجه القطعي أن التمكين الاقتصادي هو البوابة الصحيحة لأوسع مشاركة سياسية واجتماعية.

إننا اليوم وفي ظل ما يمر به وطننا العربي من تغيرات، فإننا مطالبين بالحفاظ على ما تحقق من انجازات تراكمت، وحماية مكتسبات المرأة، والمضي قدما في تسهيل مشاركتها في شتى الميادين، بشكل ممأسس، وعلى وجه الخصوص الميدان الاقتصادي وهو موضوع مؤتمرنا هذا.

وختاماً أجدد شكري لفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة على رعايته الكريمة للمؤتمر، ولمعالي الوزيرة سعاد بن جاب الله على الجهد الكبير الذي بذلته لضمان إنجاح هذا المؤتمر في رحاب الجزائر الكريم.

أشكركم على سعة صدركم واستماعكم

وأتمنى لمؤتمرنا النجاح وتحقيق أهدافه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

سعادة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان

عضو الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية في دورته العاشرة

رئيسة وفد الجمهورية اللبنانية

صاحبات السمو والفخامة والمعالي والسعادة، رئيسات الوفود العربية المشاركة

معالي الممثل الشخصي لفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الدكتور محمد علي بوغازي

معالي الوزيرة الدكتورة سعاد بن جاب الله رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية ورئيسة المؤتمر

سعادة الدكتورة منى كامل ممثلة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية

سعادة الدكتورة ودودة بدران المديرة العامة للمنظمة

سعادة الدكتورة شيخة الشامسي المديرة العامة المقبلة للمنظمة

أصحاب السماحة والسعادة، الخبراء والخبيرات المشاركين في المؤتمر

حضرات ممثلي مؤسسات المجتمع المدني

حضرات ممثلات قطاعات المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي

حضرات أعضاء اللجان الاستشارية للمنظمة

أيها الحفل الكريم

أود بداية أن أنقل إليكم تحيات اللبنانية الأولى السيدة وفاء ميشال سليمان وتمنياتها للمؤتمر بالنجاح والتوفيق في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ منظمة المرأة العربية، فها هي المنظمة التي أسسناها في مطلع العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين تطوي عقدا وتنطلق متوثبة في عقدها الثاني حاملة معها قضايا المرأة العربية وانتظاراتها، وحاضنة للعمل العربي المشترك الخاص بتعزيز أوضاع المرأة وتطوير دورها في كل المجالات. فنهوض المرأة العربية نهوض للوطن بكامله. ولا نهوض للوطن بدون إقرار واضح بمواطنة المرأة الكاملة وبالعمل الجدي والفعال لإنجاز هذه المواطنة واقعًا في كل الدول العربية.

وإذ نلتقي اليوم حول موضوع «المقاولة وريادة الأعمال النسائية» فإننا نجتمع حول إشكالية هي في غاية الأهمية لسببين على الأقل: فهي تنسجم مع التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي فرضتها العولمة على المجتمعات الإنسانية كافة، وهي في نفس الوقت تطال موضوع تمكين المرأة لتشجيعها على الانخراط في عمل اقتصادي يكون له مردود عليها.

فعبثًا نتحدث عن المساواة والمواطنة إذا كانت المرأة لا تتمتع بالاستقرار الاقتصادي الذي يعزز حريتها الشخصية كإنسان.

فنحن نتطلع إلى المشاركة والإفادة من التجارب الغنية التي ستعرض علينا في المؤتمر، وكذلك من الأوراق البحثية المرجعية، وعلينا، وفاءً للدور الذي لعبته دولة الجزائر في اختيار الموضوع، في الإعداد له من كل النواحي: العلمية والتنظيمية واللوجستية، أن نحيي دور الأخوة الجزائريين على كل الجهود التي بذلوها لإنجاح هذا المؤتمر وعلى الحفاوة والمحبة اللتين أحاطوا بهما وفودنا، وفي مقدم من نحيي ونشكر معالي الوزيرة الدكتورة سعاد بن جاب الله رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، وفريق عملها الذي أجاد لطفًا ولياقة ومحبة.

ولا يسعني في سياق الحديث عن مسار المنظمة إلاّ وأن التفت باهتمام كبير إلى حضور سمو الشيخة لطيفة الصباح بيننا، ونثمن أن يكون ذلك مؤشراً وإيذانًا بانضمام دولة الكويت الشقيقة قريبًا إلى منظمتنا. وهذا الأمر مفرح بحد ذاته فقد طال الغياب. وتزيد فرحتنا بأن يأتي ذلك قبل انتهاء ولاية الدكتورة ودودة بدران في الإدارة العامة للمنظمة وتتويجًا نوعًا ما لجهودها في مجال توسيع دائرة انضمام الدول العربية إلى المنظمة.

وأنتهز هذه الفرصة لتجديد شكرنا وتقديرنا للدكتورة ودودة بدران على الجهود الكبرى التي بذلتها في مرحلة تأسيس المنظمة ونتمنى التوفيق والنجاح للدكتورة شيخة الشامسي المديرة العامة المقبلة علينا مع شهر آذار ونعاهدها على التعاون والدعم الكاملين.

وأود في ختام كلمة لبنان أن أوجه التحية والاحترام إلى فخامة الرئيس الدكتور عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والذي يكن له اللبنانيون المحبة الخاصة، وإذ نتوجه إليه بالشكر العميق على كل ما قدمته دولة الجزائر لإنجاح هذا المؤتمر ولتفعيل دور مؤسسات منظمة المرأة العربية، وبخاصة المجلس الأعلى خلال فترة ولاية الجزائر في رئاسة المنظمة، نذكر للتاريخ بأن المرأة الجزائرية المناضلة والمقاومة كانت دائما صورة نموذجية في وجدان الشعب اللبناني المناضل بداية للاستقلال والمقاوم لاحقًا للتحرير واستعادة الاستقلال، ومن ثم المناضل دائما وأبدًا من أجل حرية الإنسان، كل إنسان، وكرامته الشخصية.

وإن موقع المرأة الجزائرية المحبب إلى الشعب الجزائري كان هو أيضًا نموذجًا جذابًا للبنانيين.

بوركت خطى الجزائر الشقيق على طريق التنمية والازدهار وتكللت مسيرة الجزائريين بالورود والغار إن شاء الله.

عاش العمل العربي المشترك

وعاشت المرأة العربية

كلمة

السيدة الوزيرة مرفت تلاوي

رئيس المجلس القومي للمرأة

رئيسة وفد جمهورية مصر العربية

فخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ويمثلة السيد محمد على بوغازى – المستشار برئاسة الجمهورية

صاحبات الفخامة والمعالي والسعادة رؤساء الوفود

ممثلو المنظمات الإقليمية و الدولية

السيدات والسادة الحضور

باسم وفد مصر أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.. لاستضافة هذا المؤتمر وعلى حسن الاستقبال والتنظيم وتسهيل مهمة الوفود المشاركة.

واسمحوا لي أن أعبر عن سعادة وفد مصر لتواجده على أرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هذا البلد الشقيق الذي تربطه بمصر أواصر تاريخية ومواقف سياسية ونضال شعوب منذ زمن بعيد، ونهنئ الشعب الجزائري بالعيد الخمسين للاستقلال بعد كفاح بطولي أصبح ملحمة تاريخية.

كما نقدر الرعاية السامية لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لهذا المؤتمر وهو دليل على مدى المساندة السياسية لدولة الجزائر للمرأة ودورها فى المجتمع، وفى هذا الصدد نحيي الشعب الجزائري على نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة والتي بلغت نسبة تمثيل المرأة فيها 31% من إجمالي أعضاء البرلمان وهذا بموجب حصة لها بمقتضى الدستور إلى جانب وجودها فى القوائم وهو الأمر الذي نفتخر به.

نأمل أن يكون موقف الساسة والشعب في الجزائر حافزاً ودافعاً لدول عربية أخرى فى دعم وتقوية المرأة، وارتباطاً بهذا العمل نهنئ المملكة العربية السعودية على قرار خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله على تعيين ثلث مجلس الشورى من السيدات.

السيدات والسادة الحضور الكريم

نجتمع اليوم في ظل ثورات الربيع العربي التي شاركت المرأة العربية فيها بكل قوة وفاعلية وكان منها الشهيدات والمصابات وكذلك التضحيات بالغالي والنفيس من أجل الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، أملين لتحقيق مستقبل أفضل لأوطانهم وإن شاء الله سيتم ذلك ولو بعد حين.

ولكن ظهرت في نفس الوقت تحديات جمة تتمثل في التعصب الديني والتمييز والتطرف مما يؤثر على مناحي الحياة في الدول وخاصةً أوضاع المرأة .. ويتطابق مع هذا فشل النظام الاقتصادي العالمي في تحقيق الرخاء والتقدم مما أدى إلى تدنى الأوضاع الاقتصادية، وساد عدم الأمن والسلام الاجتماعي مما أثر على أوضاع العديد من الدول العربية وخلق تحديات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تهدد استقرار هذه المجتمعات كما تهدد حقوق ومكتسبات المرأة التي ناضلت من أجلها عبر تاريخ طويل.

إن من أهداف إتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية:

- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال تطوير وضع المرأة العربية.
- تحقيق تضامن المرأة العربية باعتبارها ركنا أساسيا للتضامن العربي.
- تنسيق مواقف عربية مشتركة في الشأن العام العربي والدولي ولدى تناول قضايا المرأة في المحافل الإقليمية والدولية.

لذلك نأمل انعكاس هذه الأهداف على أعمال مؤتمرنا هذا وتضمين البيان والتوصيات النهائية، تضامن المجتمعين على مساندة المرأة والحفاظ على مكتسباتها وألا تكون حقوق المرأة هي ضحية موجات الاضطراب السياسي في دول الربيع العربي.

كذلك هذه الأهداف يجب أن تنعكس على موقف الدول العربية في المحافل الدولية خاصةً وأن هناك مؤتمرا للأمم المتحدة في نيويورك في أوائل الشهر القادم خاصا بالعنف ضد المرأة، ونأمل أن تتفق الدول العربية على موقف واحد وتتفادى الخلاف الذي حدث في الأعوام السابقة.

كما يجب على المؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية والتي نثمن دورها وأداءها حتى الآن.. ولكن التحديات الجديدة فى العالم العربي تتطلب مزيدًا من الجهد والاجتهاد الخلاق لدعم دور المرأة وألا تكون في مؤخرة الاهتمام وتعطى مكانتها الصحيحة وأن تكون محوراً أساسيًا في العمل العربي وليس هامشيًا .. أما برنامج عمل منظمة المرأة العربية يجب أن يواكب التطورات على أرض الواقع في الدول العربية واستشراف المستقبل لوضع خطط وبرامج للحد من استنزاف ما حققته المرأة عبر السنين نظراً لظروف واضطرابات مؤقتة بل لتقوية ودعم مكانة المرأة.

إن المرأة هي عماد الأسرة والمجتمع ودعمها وتقويتها هو دعم للوحدة الوطنية للدول العربية وتحقيق السلام الاجتماعي ومستقبل الأجيال القادمة.

وهذا يضع عبئاً أكبر على منظمة المرأة العربية في أداءها لأهدافها.

الحضور الكريم

يأتي موضوع المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية بمحاوره الخمسة، ليتعرض لرافدٍ هام من روافد التنمية الاقتصادية ألا وهو الدور القيادي والتنموي لسيدات الأعمال في العالم العربي... وللكثير من النساء العربيات دورٌ هام في هذا المجال، وتجارب ناجحة يجب البناء عليها... ونرى أن الأمر يحتاج إلى طرح عددٍ من الرؤى للاستفادة من هذا الدور الذي تلعبه المرأة في مسار التنمية.. ومن هذه الأفكار:

1- بناء قاعدة بيانات تضم سيدات الأعمال العربيات اللاتي يعملن في كافة المجالات حتى يتسنى التواصل والتعاون بين النساء العربيات العاملات في هذه المجالات.
2- إعداد دراسة تقيميه موسعة حول واقع المرأة العربية في هذه المجالات، والتحديات التي تقابلها ووضع الحلول المناسبة للتغلب عليها.
3- التركيز على أهمية التدريب المهني للمرأة، حتى تتمكن من الانخراط في سوق العمل.
4- إجراء تعديل في نظم البنوك لتسهيل إقراض المرأة التي تعمل في الأنشطة المختلفة في مجال الأعمال.
5- إنشاء كيانات مالية خاصة بإقراض المشروعات الصغيرة المناسبة للمرأة الريفية والفقيرة والمُعيلة دون تعقيدات إدارية أو فوائد بنكية.
6- وضع خطة إعلامية (مسموعة ومرئية ومقروءة) للتعريف بدور المرأة كسيدة أعمال، ونشر وتعميم التجارب الناجحة للاستفادة منها في تطوير الأداء وتحديثه.

وأدعو المولى عز وجل أن تُكَلِّل أعمال المؤتمر بالنجاح والتوفيق، وأن تكون توصياته وأفكاره موجهة لدعم مسيرة المرأة العربية في سعيها الدؤوب من أجل تنمية أوطانها.

وشكرا

كلمة

معالي الوزيرة بسيمة الحقاوي

وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيدة رئيسة الجلسة

السيد ممثل رئيس الجمهورية الجزائرية

أصحاب السمو والفخامة

السيدات رئيسات الوفود

السيدات والسادة الخبراء

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية أتوجه بالشكر الجزيل للدولة الجزائرية على تفضلها بتنظيم هذه التظاهرة التي نحقق من خلالها صلة الرحم الإنساني والعربي، ونتدارس قضايانا، التي تهمنا كجسم موحد في خصوصيتنا، والمتعلقة اليوم بالمرأة العربية.

كما أتوجه بالتقدير لمنظمة المرأة العربية التي سعت منذ تأسيسها إلى التموقع الإقليمي، ونأمل اليوم بأن يصبح لها موقعا مقدرا ضمن منظومة المؤسسات الدولية.

السيدات والسادة الحضور

أتشرف اليوم بتقديم كلمة المملكة المغربية في افتتاح هذا المؤتمر، وأغتنم هذه المناسبة لتجديد التأكيد على ضرورة معرفتنا الدقيقة بما تعيشه المرأة العربية في زمن المتغيرات البنيوية، الغير مستوردة أو الطارئة، فلأول مرة، تشهد الدول العربية تحولات من داخلها، وانطلاقا من بنياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كانت هناك تخوفات، ربما متبادلة، فلا يحق لأي جهة، كيفما كانت، أن تُبقي على وصايتها على المرأة. فقد سقط الظلم، وسقط معه المنطق الإقصائي. وحيث أن المرأة كانت أكثر معاناة من الممارسات الإقصائية، فلابد لهذا الإقصاء أن يندحر، ولابد للمرأة أن تأخذ بزمام أمرها، وهي أهل لذلك وقادرة عليه، انطلاقا من هويتها وخصوصيتها، وأيضا انطلاقا من تطلعاتها وانفتاحها، فالمرأة داخل المجتمعات العربية كانت دوما منفتحة، بدليل التثاقف الذي حصل عبر تاريخ الدول العربية والإسلامية، وبه نشهد اليوم هذا الزخم الحضاري والإنساني من قيم وإنجازات تعم البشرية جمعاء.

ونفتخر اليوم بأننا استطعنا، في بلدنا المغرب، أن نرسم طريقنا بأيدينا، وأن ننطلق نحو التمكين للمرأة المغربية، انطلاقا من مبادئ المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية، بما يمكّنها من أن تنعم بتكافؤ الفرص التي حُرمت منها لقرون خلت، فتكافؤ الفرص سيمكّنها لابد من بلوغ مواقع المسؤولية والقرار.

أيتها السيدات والسادة

في العشرية السابقة، تمكّنا من القيام بالجيل الأول من التغييرات انطلاقا من الترسانة القانونية، وأذكر هنا، على سبيل المثال فقط، بمدونة الأسرة التي أصبحت تشكل معلمة في الترسانة القانونية العربية، والتي بدأ يحاكيها كثيرون، باعتبارها استجابت لمطالب وانتظارات المرأة، ورفعت عنها الظلم الذي كانت تعيشه، إضافة إلى إصلاح قانون الجنسية، الذي لم يكن يعطي للمرأة حق منح جنسيتها، في زواج مختلط، إلى أبنائها في مفارقة سافرة تتأسس على اللامساواة والتمييز.

وتوالت الإنجازات على مدى السنوات الأخيرة، وبدأنا في الجيل الثاني من الإصلاحات، وإصدار القوانين التي ينص عليها الدستور المغربي الذي جاء مؤكدا لمبادئ المساواة والإنصاف والسعي نحو المناصفة، حيث نص في إحدى فصوله على إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، باعتبار معاناة المرأة هي معاناة من تمييز مُورس عليها لسنوات طويلة.

وأعطى الدستور الجديد للمجتمع المدني، الذي يحتضن الحركية النسائية المنتجة للمواقف والمطالب الأساسية للتمكين للمرأة في كل المجالات، الحق في تقديم الملتمسات والعرائض على البرلمان لينخرط في التشريع، من بابه الواسع، من أجل التمكين للنساء.

وهكذا.. انتقلت نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة من أرقام هزيلة إلى أرقام يحق لنا اليوم أن نفخر بها، فمن نسبة 0.56 بالمائة، ارتفعت نسبة مشاركة النساء بهذه المجالس إلى 12 بالمائة. وفي مجلس النواب، انتقل حضور النساء من امرأتين قبل سنة 2002 إلى 17 بالمائة سنة 2011، حيث تمكّنت المرأة المغربية من أن تحرز النصر تلو النصر، بمثابرتها وعملها الجاد والإرادة السياسية التي تتوج كل هذه الجهود.

أيتها السيدات والسادة.. الحضور الكرام

لا أريد أن أقدم لكم أرقاما ولا حصيلة عمل المملكة المغربية، سيما في موضوع هذا المؤتمر الذي يهم مجال المقاولة، فهناك خبيرة مغربية ستقدم التجربة المغربية في إحدى جلساته. لكن لابد أن نعترف اليوم أن الذي يحول دون وجود المرأة في مجال المقاولة، ولاسيما في مراكز القرار الاقتصادي، ليس القانون، بل العقليات، فبعض البنوك مثلا لا تقدم قروضا للنساء، لأنها تعتبر المرأة لا تمتلك ضمانات حقيقية لإرجاع تلك القروض. إضافة إلى أن أغلبية المقاولات اليوم مقاولات عائلية، وتتولى المرأة تسييرها فقط عندما يتوفى الأب أو يكون للأخ انشغالات أخرى، من باب تحمل المسؤولية العائلية إجبارا أحيانا لا اختيارا.

وعليه، لابد للمؤسسات الحكومية والمدنية أن تدعم المرأة في مجال المقاولة، وتقدم لها كل التسهيلات الضرورية، لأن المرأة أقصيت من مجالات امتلاك السلطة، سواء السياسية أو المالية، وحان الوقت، بعد أن تمكّنت المرأة عبر الكوطا من تحقيق حضور مقدر بالمجالس المنتخبة وبعض مواقع القرار السياسي، أن تحقق حضورا مقدرا في مواقع القرار الاقتصادي، وتمتلك السلطة المالية.

في نهاية هذه الكلمة، أود أن أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير للدكتورة ودودة بدران على كل الجهود التي بذلتها خلال الولايتين السابقتين، وأهنئها على الأعمال التي قامت بها.. وأتوجه بالتهنئة للسيدة شيخة سيف الشامسي على ثقة منظمة المرأة العربية فيها لقيادتها في المرحلة المقبلة، داعية لها بالتوفيق والنجاح والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

معالي الوزيرة مولاتي بنت مختار

وزيرة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة
عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية
رئيسة وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية

صاحبات الجلالة والسمو والفخامة السيدات العربيات الأول عضوات المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

صاحبات المعالي والسعادة رئيسات وفود الدول الأعضاء

أيها السادة و السيدات

إنه لمن دواعي سروري أن أتواجد اليوم إلى جانب هذا الجمع الكريم من حاملات الهم النسوي العربي، الساعيات إلى أن تصل المرأة العربية إلى ما تصبو إليه وما تستحق من توفير الظروف الملائمة للعب دورها كاملا في العملية التنموية.

ومن حُسن التوفيق أن يلتئم جمعنا المُبارك لمناقشة أحد أبرز تجليات المُشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية، المُتمثل في «المُقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية»، كما أن المحاور التي سيتم نقاشها ضمن هذا الموضوع كفيلة بالخروج برؤية واضحة لبلوغ الهدف الأسمى لهذا المؤتمر الرامي إلى تقييم مدى تنفيذ التوصيات السابقة في مجال المقاولة وريادة الأعمال النسائية انطلاقا من مقاربة النوع الاجتماعي، ووضع إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لتمكين المرأة من هذا المجال الحيوي، فضلا عن الأهداف الفرعية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية وحتى الإعلامية.

صاحبات الجلالة والسمو والفخامة السيدات العربيات الأول عضوات المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

صاحبات المعالي والسعادة رئيسات وفود الدول الأعضاء

أيها السادة والسيدات

إن مفهوم القيادة والريادة هو أحد المفاهيم التي برزت مع الصحوة النسائية، وهو مفهوم يحاول تأصيل قدرة المرأة على القيادة وكسر الصورة النمطية التي يحاول البعض إلصاقها بها لتبرير إقصائها عن المشاركة في أي جهد تنموي بغية إبقائها خارج دائرة اتخاذ القرار وبالتالي الاستمرار في وضع التهميش والإقصاء.

وبطبيعة الحال لم تكن الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمعزل عن هذا الحراك النسوي، بل كانت في صدارة الدول العربية التي شهد وضع المرأة فيها تحسنا، وخاصة في مجال إبراز صورة المرأة القيادية على مختلف المستويات.

ويرجع هذا التحسن إلى الإرادة السياسية الصارمة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز في توفير الوسائل الملائمة لترقية المرأة، سواء تعلق الأمر ببرنامجه الإصلاحي، أو تعلق الأمر بعدم تفويت أيه مناسبة للتأكيد على محورية دور المرأة في المشروع التنموي الذي تعرفه البلاد، والذي تُجسده المشاريع التنموية لحكومة معالي الوزير الأول الدكتور مولاي ولد محمد لغظف.

كما أن عملنا العربي المشترك –فيما يتعلق بقضايا المرأة– شكّل هو الآخر أداة لتنويع جهودنا في هذا الصدد، حيث عملت بلادنا على إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لدمج بُعد النوع في العمل الحكومي مكّنت من تحسين المؤشرات المرتبطة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة.

كما شكل العمل التحسيسي والتوعوي المكثف والمتواصل عاملا مهما في تصحيح بعض الصور النمطية التي شكلت إلى وقت قريب حاجزا أمام المُشاركة الفعالة للمرأة، وأفضل دليل على ذلك أن بعض المواضيع المسكوت عنها سابقا تُشكل اليوم مادة إعلامية يتم تناولها بشكل واسع، هذا فضلا عن الجهود الثقافية التي أظهرت بدورها قدرة المرأة الموريتانية على الإبداع والتميز في مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية.

صاحبات الجلالة والسمو والفخامة السيدات العربيات الأول عضوات المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

صاحبات المعالي والسعادة رئيسات وفود الدول الأعضاء

أيها السادة و السيدات

لقد ابتدعت بلادنا منذ السنة الماضية معرضا وطنيا للتشغيل وتشجيع المُقاولات الخاصة حظيت فيه المرأة الموريتانية بمكانة هامة، أبرزت من خلاله قدرتها على القيادة والريادة وفتح أمامها في نفس الوقت آفاقا واعدة لتطوير أدائها.

وجدير بالذكر أن موريتانيا من بين الدول العربية القلائل التي وصلت فيها المرأة إلى مستوى عالٍ من المشاركة السياسية حيث تصل نسبتها في الحكومة ما يناهز 20% من المناصب الحكومية السامية (وزيرةً، أمينة عامة، مستشارة، مديرة.....)، وفي البرلمان أفضى نظام الكوتا الذي تم تطبيقه في الاستحقاقات السالفة إلى 19% في البرلمان، 30% في المجالس المحلية.

وننتظر أن تُشكل نتائج الحوار السياسي الأخير إذا استغلته النخبة السياسية النسوية الاستغلال الأمثل رافعة قوية لبلوغ أهداف الألفية للتنمية 33%، وعلى المستوى السياسي الحزبي نشير إلى أن هناك أربعة أحزاب سياسية ترأسها نساء وسبق أن ترشحت المرأة الموريتانية مرات عديدة لمنصب رئيس الجمهورية.

أيها الجمع الكريم

اسمحوا لي قبل نهاية هذه الكلمة أن أرفع إليكن تحيات السيدة الأولى حرم رئيس الجمهورية الأخت مريم بنت أحمد الملقبة تكبر، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الحكومة والشعب الجزائريين على حسن التنظيم وكرم الضيافة التي حظيتُ بها والوفد المرافق لي، كما أهنئ الأخت صاحبة المعالي الدكتورة سعاد بن جاب الله على حسن الإشراف ودقة التنظيم وأتمنى لأعمالنا التوفيق..

وأشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

سعادة الدكتورة شفيقة سعيد عبده صالح

رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة

عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية

رئيسة وفد الجمهورية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته و اسعد الله صباحكم جميعا

باسمي وباسم الوفد اليمني المشارك في المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية تحت شعار «المقاولة وريادة الأعمال النسائيه في العالم العربي: قيادة وتنميه»، نتقدم بالشكر الجزيل لفخامة رئيس جمهوريه الجزائر الديمقراطية الشعبية السيد عبد العزيز بوتفليقه على كريم رعايته لهذا المؤتمر الهام والذي يشكل دعما قويا للعمل النسوي في مختلف المجالات ويمثل رافدا ودعما قويين للمرأة العربية.

كما انتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الوزيرة الأستاذة سعاد بن جاب الله وزيره التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على حسن الاستقبال الذي لمسناه منذ وصولنا إلى أرض الجزائر الحبيبة والشكر موصول أيضا لكل القائمين على تنظيم فعاليات هذا المؤتمر.

كما إننا نتوجه بالشكر للأستاذة الدكتورة ودودة بدران المديرة العامة للمنظمة في إدارتها للمنظمة بكل حرص وتفانٍ من أجل تحقيق رؤية ورسالة وأهداف المنظمة منذ إنشائها وحتى يومنا هذا.

وننتهز هذه الفرصة لنبارك باختيار سعادة الأستاذة الدكتورة شيخه سيف ارحمه الشامسي من دولة الإمارات العربية المتحدة لمنصب المديرة العامة للمنظمة والتي نأمل أن تكون خير خلف لخير سلف ونتمنى لها كل التوفيق والنجاح في مهامها وإن شاء الله سنكون عونًا لها.

السيدات والسادة

الحضور جميعا

يتميز هذا المؤتمر بأنه يطلعنا على كثير من التجارب الناجحة والتي تمثل مرجعية لكثير من النساء المتطلعات للعمل الريادي وإعطاء فرصه للشباب في المشاركة والمناصرة لقضايا المرأة وإشراك منظمات المجتمع المدني كشركاء في عملية التنمية الحقيقة للمجتمعات. تنمية تحترم حقوق الإنسان، وأسس المجتمع المدني.

الحضور جميعا

لا يخفى على الجميع الدور البارز الذي قدمته المرأة العربية في دول الربيع العربي، من تضحيات جسيمة لإثبات تواجدها وقدراتها وبشكل أذهل العالم الدولي والإقليمي، مما أتاح للمرأة العربية الكثير من الفرص للمطالبة بحقوقها المكفولة والتي لن تتراجع عنها وستظل في مقدمة المطالب التغيرية التي لا ولن تتراجع عنها أبدا.

السيدات والسادة

إن اليمن اليوم تعيش في مرحلة تحول تاريخي بعد قيامها بثورة شبابية شعبية سلمية شهد لها الجميع بسلميتها .. شاركت فيها النساء بشكل كلي. لذا سميت بثورة السواد الأعظم.

ويشكل المؤتمر الوطني للمرأة الذي سيعقد في 2013/3/18م، وغيره من الخطوات التنفيذية القادمة المزمع القيام بها خلال الفترة الانتقالية الفرصة المتاحة للمرأة اليمنية من أجل المناداة لدولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على المواطنة المتساوية وعدم التمييز بين المواطنين لاسيما التمييز ضد النساء من خلال العمل بجدية كحركة نسائية موحدة لتأصيل حق المرأة أثناء إعادة صياغة الدستور وتعديل القوانين والنظم الانتخابية لضمان حقها في المشاركة المتساوية في المجال السياسي في كل من السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وستكون مشاركة المرأة في الحوار الوطني بنسبة لا تقل عن 30% من قوام المؤتمر الوطني.

الحضور جميعا

كما وأنه لأول مرة في حكومة يمنية يتم تعيين مستشارة لرئيس الجمهورية لشؤون المرأة وهي الأستاذة فائقة السيد التي كنا نتمنى أن تكون متواجدة بيننا اليوم لكن ارتباطها بأعمال كثيرة في هذه الفترة منعتها من السفر.

وفي الختام نتمنى لكل فعاليات المؤتمر التوفيق والنجاح والخروج برؤى وتوصيات تفيد العمل النسوي وتضيف إلى رصيد منظمة المرأة العربية الكثير من الانجازات والنجاحات الدائمة.

كلمة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تلقيها

وزير مفوض منى سمير كامل

مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة

باسم الله الرحمن الرحيم

صاحبات السمو والفخامة والمعالي والسعادة رئيسات الوفود العربية المشاركة

معالي الوزير محمد بوغازي ممثل فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

معالي الدكتورة سعاد بن جاب الله رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

معالي الدكتورة فاديا كيوان رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية

سعادة الدكتورة ودودة بدران المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

سعادة الدكتورة شيخة الشامسي المديرة العامة المقبلة لمنظمة المرأة العربية

أصحاب السعادة السفراء

السيدات والسادة

اسمحوا لي بداية أن أحيي مشاركة السيدات الأول اللاتي بذلن جهودا مقدرة من اجل الارتقاء بأوضاع المرأة العربية ودعم حقوقها في جميع المجالات، وأشيد بإشرافهن ومشاركتهن في وضع استراتيجيات وبرامج في إطار منظمة المرأة العربية منذ مبادرتهن بإنشاء هذه الآلية الإقليمية التي تدعم دور المرأة العربية وتساهم في تمكينها لتعزيز عملية التنمية الشاملة.

وبهذه المناسبة أحيي فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رعايته الكريمة لأعمال هذا المؤتمر، وهي امتداد لمواقفه الداعمة للعمل العربي المشترك ومؤسساته والهادفة إلى إرساء الأمن والاستقرار وتعزيز مسار الديمقراطية، ودعم ومساندة حقوق المرأة، ولعل إدراج مادة جديدة في الدستور الجزائري تحث الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع فرص تمثيلها في المجالس المنتخبة، أبلغ دليل على هذا التوجه لبناء مجتمع متوازن بعيد عن كل مظاهر التمييز والتهميش.

ويشرفني في هذا المقام، أن أنقل لحضرتكم تحيات معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي كان حريصًا على المشاركة في هذه الفعالية العربية الهامة لولا ارتباطات مسبقة حالت دون ذلك، معربًا لكم عن تمنياته الطيبة بنجاح أعمال المؤتمر.

الحضور الكريم

تعتمد الدول في عالم اليوم على مشاركة جميع فئات الشعب في تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي وبناء القدرات في إدارة الأعمال والمشروعات من خلال خلق شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ودعم النشاط الاقتصادي المتزايد للمرأة، وبدا هذا جليًا من خلال الأنشطة المكثفة والدعوات المتكررة والملحة الداعية إلى تفعيل الدور الاقتصادي للمرأة في الوطن العربي، وفي هذا الإطار أوصت المؤتمرات السابقة لمنظمة المرأة العربية بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية، مع توفير الخدمات المساندة لها، وهو أمر يجب التأكيد عليه والعمل لتحقيقه، ليس لأنه ضرورة اقتصادية فحسب، بل لكونه المسار الصحيح لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وكما تعلمون، تمحور المؤتمر الثالث للمنظمة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وهو ما تزامن مع ما دعت إليه المرأة العربية في جميع المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية من ضرورة الاهتمام بهذا البعد الحيوي، كما أيدت هذا التوجه كافة الهيئات الأممية ذات العلاقة، واليوم ينعقد المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية رافعا شعاره ومحور أعماله: «المقاولة وريادة الأعمال»، ليأتي مستجيبًا ومتماشيًا مع المرحلة الدقيقة التي تمر بها منطقتنا العربية، في ظل تطورات غير مسبوقة، تشهد ارتفاع دعوات التغيير والإصلاح في بعض الدول العربية احتجاجًا على الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والفساد وغياب الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتأتي هذه التطورات لتؤكد ضرورة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالمرأة والشباب والفئات الفقيرة والمهمشة التي لازالت تتطلع إلى مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا.

إن مشاركة المرأة العربية في الأعمال الحرة في السنوات الأخيرة ساهم في تطوير دورها القيادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكدت هذه المشاركة على القدرات القيادية للمرأة التي استطاعت تقديم نماذج إيجابية للسيدات الأخريات اللاتي يرغبن في دخول قطاع الأعمال، وعلى الرغم من اعتزازنا بما حققته المرأة العربية في هذا المجال إلا أنه يظل دون الطموح، الأمر الذي يستدعي مزيدًا من الاهتمام به وتوجيهه لدعم دور المرأة في سعيها الدؤوب لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

السيدات والسادة

إن الدول العربية ومن خلال الجهود التي تبذلها مختلف مؤسسات منظومة العمل العربي المشترك، تعمل على نحو جاد وحثيث نحو تمكين المرأة العربية، وهو ما تم انعكاسه في وثائق القمم العربية المتتالية منذ قمة تونس 2004 إلى قمة بغداد 2012 حيث أكدت القيادات العربية «على ضمان حقوق المرأة وتمكينها وحمايتها من كافة أشكال التمييز»، كما أن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة، التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية 2013، أفردت بندًا للمرأة في الإعلان الصادر عنها «أكد على العزم على مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير النظم والتشريعات التي تمكن المرأة من تنمية قدراتها والقضاء على أميتها، والعمل على توظيف طاقاتها عبر إتاحة الفرص لها وعلى قدم المساواة لمزيد من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية».

كما أود أن أطلع حضراتكم على أن مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة القادمة الذي سيعقد في الدوحة بدولة قطر خلال شهر مارس القادم سوف يضم بندًا خاصًا بمكافحة أمية النساء في المنطقة العربية، والتي تمثل قضية حيوية لكونها الخطر الأكبر والعائق الأساسي أمام إحراز التقدم الحقيقي الذي كفل للمرأة نيل حقوقها وإثبات وجودها بوصفها روح المجتمع ونبضه الخافق.

وفي هذا الإطار فإننا نرحب بالتطور الذي شهدته المملكة العربية السعودية، بإعلان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بتخصيص 20% من مقاعد مجلس الشورى للمرأة، ولا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بخالص التهنئة للمرأة السعودية، التي نتمنى لها المزيد من التقدم لتحقيق طموحاتها.

الحضور الكريم

لقد بذلت الأمانة العامة للجامعة جهودا كبيرة بالتعاون مع الدول الأعضاء لتفعيل وتطوير دور المنظمات العربية المتخصصة لمواكبة التحولات والتغيرات في المنطقة وتولي على نحو خاص اهتمامًا بالغًا بقضايا المرأة على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، وتعمل على تعزيز علاقات التعاون مع الجهات المعنية بالمرأة، وفي هذا الإطار تحرص الأمانة العامة على الشراكة مع منظمة المرأة العربية في تنفيذ المشاريع والبرامج والأنشطة ذات الأهداف المشتركة، وسوف نقوم هذا العام سويا بتنفيذ عدد من البرامج منها برنامج : «التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية»، بهدف تأهيل النساء لتمكينهن من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والسياسة والوصول إلى مواقع صنع القرار، إضافة إلى إطلاق الإستراتيجية الإقليمية «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام».

وعلى الصعيد الميداني، وبعد قيام وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بزيارة مخيم الزعتري بالمملكة الأردنية الهاشمية بهدف الاطلاع على الأحوال المعيشية للاجئين السوريين خاصة الأطفال والنساء لرصد معاناتهم وإيجاد السبل الكفيلة للتخفيف منها، جاء الرد الإيجابي الخاص باستجابة منظمة المرأة العربية، بعد تلقيها تقرير الأمانة العامة حول الزيارة، بإصدار قرار يقضي بتخصيص مبالغ مالية لدعم اللاجئات السوريات ونساء غزة المتضررات من العدوان الإسرائيلي.

وفي ختام كلمتي أكرر الشكر والتقدير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيسًا وحكومة وشعبًا على استضافتهم لأعمال هذا المؤتمر وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي الدكتورة سعاد بن جاب الله وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وفريق العمل المعاون لمعاليها، على الجهود المقدرة التي بذلت لتنظيم المؤتمر وتوفير كافة الإمكانيات لضمان نجاحه، واغتنم هذه المناسبة لأتقدم باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمينها العام، بتحية تقدير إلى سعادة الدكتورة ودودة بدران لما بذلته وساهمت به في سبيل الارتقاء بأوضاع المرأة في المنطقة خلال فترة توليها منصب مديرة منظمة المرأة العربية، كما أهنئ وأرحب بسعادة الدكتورة شيخة الشامسي التي ستواصل مسيرة العمل العربي لصالح قضايا المرأة بداية من شهر مارس القادم متمنية لسيادتها التوفيق والسداد في مهمتها الجديدة.. وأود أن أؤكد أنها ستلقى منا جميعا كل الدعم والمساندة في إنجاز مهامها.

وفقنا الله جميعًا لما فيه خير وصالح الإنسان العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

الأستاذة الدكتورة ودودة بدران

المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

معالي السيد محمد علي بو غازي، مستشار لدى السيد فخامة رئيس الجمهورية

معالي الوزيرة سعاد بن جاب الله، ممثلة دولة الجزائر رئيسة المؤتمر الرابع للمنظمة

فخامة السيدة الفاضلة وداد بابكر عمر، حرم فخامة رئيس جمهورية السودان، رئيسة المنظمة في دورتها القادمة

الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح، رئيسة لجنة شؤون المرأة بالكويت، ورئيسة وفد الكويت إلى المؤتمر

سعادة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان، رئيسة المجلس التنفيذي للمنظمة

صاحبات المعالي والسعادة، رئيسات الوفود

صاحبات المعالي والسعادة،عضوات المجلس التنفيذي للمنظمة

السيدات والسادة ممثلات وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية

السيدات والسادة الباحثون والخبراء

السيدات والسادة الحضور الكريم

أتشرف بلقائكم في مستهل المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية (المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية)، الذي تستضيفُه وترأسُه الجمهورية الجزائرية رئيسة المنظمة في دورتها الخامسة (2011 – 2013)، والذي ينعقد تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقه رئيس الجمهورية الجزائرية الذي أود أن أعرب لفخامته عن عميق الشكر والتقدير لدعمه الدائم لمنظمة المرأة العربية، وما يوليه إياها من اهتمام كبير تجسد بشكل خاص في المناسبات العديدة للمنظمة التي احتضنتها أرض الجزائر الشقيقة بفائق الود والعناية.

وكل الشكر والتقدير لصاحبات الجلالة والسمو والفخامة والسعادة عضوات المجلس الأعلى للمنظمة على ما يُبْدِينَه من دعم دائم للمنظمة ولرسالتها، والشكر الجزيل لصاحبات المعالي والسعادة عضوات المجلس التنفيذي للمنظمة على جهودهن الكبيرة من أجل تفعيل برامج عمل المنظمة وأنشطتِها كافة.

السيدات والسادة

يدور موضوع المؤتمر الرابع للمنظمة حول المقاولة النسائية في العالم العربي. ورغم أن مصطلح «المقاولة النسائية» يبدو جديدًا على البعض منا، فإن ما يشير إليه ليس بالأمر الجديد، حيث كانت النساء على مر التاريخ من صاحبات الأعمال، فأدرن مشروعاتِهن الخاصة برؤوس أموالِهن، وتنوعت هذه المشروعات بين مشروعات صغيرة وكيانات اقتصادية كبيرة في سائر الدول والسياقات الاجتماعية.

وما يناقشه المؤتمر هو واقع النساء صاحبات الأعمال من حيث التحديات التي تواجهُهن وكيفية دعمِهن، وكيفية جعل المقاولة النسائية أحد المداخل الأساسية لتمكين المرأة ولتعزيز التنمية بوجه عام.

إن التحديات التي تواجه المرأة في مجال ريادة العمل الخاص كثيرة، تقع في القلب منها التحديات ذات الطبيعة الثقافية، وفي هذا الإطار تأمل المنظمة أن يكون لبرامجها مثل حوار الشباب، وتشجيع البحث والدراسة والإبداع

في مجال المرأة، وبرنامج المراجعات الثقافية دور في خلق بيئة مواتية تساهم في تفعيل دور المرأة العربية في مجال الأعمال، فالأمر المؤكد أن دعم المرأة في دخول مجال الأعمال ليس خدمة تقدم لجماعة فئوية إنما هو مهمة اجتماعية واقتصادية وتنموية بامتياز، فالواقع –الذي ترصده الدراسات– يُخبِر أن المرأة تمثل غالبية الفقراء، ويُخبِر كذلك أن منافع المشروعات التي تُديرُها المرأة تَعُمُ فوائدُها عادة على كامل الأسرة، فبالنسبة للمرأة، تعتبر إدارة المشروع الخاص نوعًا من أنواع التحرر والتمكين الاجتماعي إذ تبدأ المرأة في استشعار الثقة بالذات والاستقلال وامتلاك القدرة على اتخاذ القرارات وعلى التحكم بحياتها، ومن ثم تتغير علاقات القوة داخل مجتمعِها الضيق، على مستوى الأسرة أو مستوى المجتمع المحلي، وحين تتغير حياة المرأة فإن التغيير لا يقتصر عليها بل يشمل كامل الأسرة التي ترعاها.

السيدات والسادة

أولت الفعالية العربية المعنية بالمرأة –والتي اتخذت دفعة قوية مع مطلع الألفية الثانية بانعقاد المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية عام 2000 – اهتماما كبيراً لقضية المرأة في مجال الأعمال.

وفي إطار تفعيل مقررات هذه القمة، عُقد في الكويت خلال الفترة 27–28 سبتمبر 2002 منتدى المرأة العربية والاقتصاد، كواحد من ثمانية منتديات فكرية عقدت خلال الفترة 2001 – 2005 ناقشت بشكل مستفيض أوضاع المرأة العربية وأصدرت العديد من التوصيات لصالح تمكينِها.

وضمن جهود المتابعة والتقييم لمدى تنفيذ هذه التوصيات في الدول العربية، انعقد المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية في مملكة البحرين في الفترة 13–15 نوفمبر 2006، برعاية وتحت رئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المنظمة في دورتها الثانية (2005 – 2007)، وحمل عنوان «ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية: الإنجازات والتحديات» وفيه تم عقد عدة ورش عمل عرض فيها خبراء متخصصون دراسات تحليلية أعدوها بحيث تقوم كل منها بدراسة وتقييم موقف الدول العربية من تنفيذ توصيات المنتديات الفكرية الثمان ومنها توصيات منتدى المرأة والاقتصاد .

وقد صدرت عن هذه المحافل العربية مجموعة من التوصيات المتنوعة تبنت المنظمة عدة برامج وأنشطة تستجيب لها، فعلى سبيل المثال اهتمت المنظمة بالمرأة الريفية وسعت للتعاون مع «المنظمة العربية للتنمية الزراعية» في تنفيذ أحد البرامج الفرعية «لـ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005 – 2025)»، وهو برنامج خاص بتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية. وتماشيًا مع الاهتمام بالعمل على تحسين استغلال المرأة العربية للموارد الطبيعية وحماية البيئة، تتبنى المنظمة برنامج الوحدات الإلكترونية التثقيفية للمرأة العربية. كما اهتمت المنظمة بحماية الوضع الاقتصادي للمرأة من التأثيرات السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة فكان هذا الموضوع محل اهتمام أحد محاور العمل الرئيسية للمؤتمر الثاني للمنظمة «المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان: المنظور العربي والدولي» والذي عقد برئاسة وتحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة المنظمة في دورتها الثالثة (2007 – 2009) وذلك في أبو ظبي في الفترة 11–2008/11/13.

وعلى صعيد التشريعات الخاصة بعمل المرأة، اهتمت المجموعة القانونية العربية التي عملت في إطار المنظمة على مدار الأعوام من 2004–2012 ببلورة مجموعة من التوصيات الهادفة لتحقيق الإنصاف القانوني للمرأة، وإزالة ما تتضمنه التشريعات العربية، بما فيها التشريعات الخاصة بالعمل، من نصوص تمييزية أو غير مراعية للمرأة، وقد أعدت المجموعة دليلا استرشاديا عن توصياتها يحفز الدول على تبنيها. أيضًا تتبنى المنظمة مشروعا رائدا يحمل اسم «ألف/ باء حقوق المرأة في التشريعات العربية: المرأة العربية تسأل ومنظمة المرأة العربية تجيب» تقوم فكرتُه على إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن مجموعة واسعة من الأسئلة المتداولة في مجالات قانونية تهم المرأة العربية ضمنَها ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

وعلى صعيد الاهتمام بقضية حساب قيمة عمل المرأة غير المدفوع الأجر، تولي المنظمة اهتماما كبيراً بقضية تطوير المؤشرات الحساسة للنوع، وقد تبنت برنامجا بعنوان «الأدلة والمؤشرات حول أوضاع المرأة العربية» تم في إطاره إعداد وإصدار وثيقة مؤشرات كمية ونوعية للمنطقة العربية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) باللغتين العربية والإنجليزية، وجاري الإعداد لوضع دليل مؤشرات عربي لقياس تطور أوضاع المرأة في المنطقة العربية. كذلك تبنت المنظمة مشروعًا بعنوان تجارب وطنية لإدماج بعد النوع الاجتماعي يستهدف إبراز الخبرات الناجحة للدول الأعضاء في إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القومية على مستوى التخطيط وإعداد الموازنات.

وعلى صعيد حث التوصيات على تبني «حاضنات الأعمال» كوسيلة لدعم المرأة في مجال الأعمال، تتعاون المنظمة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في عقد دورات تدريبية تحمل عنوان «إقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة عن طريق حاضنات الأعمال».

السيدات والسادة

إن طبيعة التحديات التي تواجه المرأة في مجال الأعمال، ربما تفرض مقاربات وبرامج أوسع للتعامل معها، وإننا لنتطلع، من خلال أعمال المؤتمر، للتعرف على مزيد من المقاربات لدعم النساء صاحبات المشروعات في تجاوز التحديات التي تواجِهُهنَّ وفي تمكينِهنَّ من أن يُشَكِّلْنَ روافد غنية تصب نحو تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، كما إننا نتطلع للاستماع إلى التجارب الرائدة لهؤلاء النساء وخبراتِهن الثرية في مجال مجابهة العوائق التي اعترضت مسيرتَهن وقصص نجاحِهن في مجال الأعمال. وقد خصص المؤتمر حيزاً أساسيًا في صلب برنامج عملِه لهذه التجارب نظراً لما تحوزه الخبرة العملية من أهمية قصوى في ضوء طبيعة الموضوع الذي يناقشه المؤتمر.

وختامًا، اسمحوا لي أن أكرر الشكر والتقدير لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية وراعي المؤتمر على الحفاوة البالغة التي تُلاقِينا بها الجزائر الشقيقة كلما جَمَعَتْنا أرضُها، وخالص شكري لمعالي الوزيرة سعاد بن جاب الله ممثلة الجمهورية الجزائرية في المجلس التنفيذي للمنظمة على جهودها الكبيرة في الإعداد الأمثل للمؤتمر ولسائر فعاليات المنظمة التي تنعقد على هامشه. كما أتوجه بالشكر لمعالي السيدة نوارة سعدية جعفر عضو مجلس الأمة الجزائري لدورها الرائد في المنظمة ولمساهمتِها في الإعداد للمؤتمر، والشكر موصول لكافة فرق العمل الجزائرية التي لم تدخر وسعًا في توفير كافة التسهيلات اللازمة لتنظيم المؤتمر على أفضل وجه.

أود كذلك أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من السيدات الفضليات أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة، والسادة والسيدات أعضاء اللجان الاستشارية الدائمة للمنظمة، وللجنة التحضيرية للمؤتمر، ولفريق العمل بالإدارة العامة للمنظمة، على مساهماتهم وجهودهم في الإعداد للمؤتمر.

والشكر الجزيل للأستاذ الدكتور سليم قلالة رئيس الفريق العلمي للمؤتمر ولأعضاء الفريق لجهودهم الكبيرة في الإعداد للجوانب العلمية الخاصة بالمؤتمر. وكل التقدير لكافة الخبراء أصحاب المساهمات العلمية والنظرية في المؤتمر، وكذا لصاحبات الأعمال المشاركات في المؤتمر، الرائدات منهن والشابات، واللائي سيثرين المؤتمر بخبراتهن العملية المهمة.

كما أتوجه بصادق التحية لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ولجميع الحضور من ممثلي الهيئات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني الذين يشرفوننا بالمشاركة في أعمال المؤتمر اليوم، والذي نأمل أن يلقى النجاح الذي نتطلع إليه ويحقق هدفَه في المساهمة في تمكين صاحبات الأعمال من المشاركة بفعالية أكبر في التنمية المأمولة في وطننا العربي.

وأشكر الحضور الكريم على حسن الاستماع

كلمة

الأستاذ الدكتور محمد سليم قلالة

رئيس الفريق العلمي للمؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية

باسم الله الرحمن الرحيم

أيتها السيدات والسادة

أيها الحضور الكريم

إنه لمن دواعي سروري أن تُتاح لي مثل هذه الفرصة أمامكم لأقدم الإطار المنهجي والمفاهيمي للمؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية الذي يُعقد تحت عنوان «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية». ومنذ البداية أشير إلا أنه لم يكن من السهل اختيار هذا العنوان أو الوقوف عند معنى محدد لمصطلحاته. وقبل أن أبين ذلك، والغاية العلمية والعملية من عقده، بودي أن أُشير إلى السياق الذي ينعقد فيه والمغزى من ذلك.

لقد عَقدت منظمة المرأة العربية منذ تأسيسها ثلاث مؤتمرات، كما نظمت عدة ندوات وورشات ولقاءات كانت في كل مرة إلى جانب موضوعها المتخصص تخرج بتوصيات لها علاقة بالبعد الاقتصادي وعلاقته بالتمكين للمرأة، وفي كل مرة كان يتم التأكيد من جهة على ضرورة تناول هذا الموضوع من زاوية أعمق وأكثر شمولا، ومن جهة أخرى على ضرورة تجاوز الموضوعات الكلاسيكية التي ارتبط ذكرها عادة بالمرأة، كموضوع الحقوق والعنف ...الخ.

ولعل هذا ما دفع منظمة المرأة العربية إلى الموافقة على تناول موضوع محوري له علاقة بكافة الموضوعات التي تخص موضوع التمكين للمرأة، أي المقاولة وريادة الأعمال. فهو يحقق هدفين معا: تثمين الدور الاقتصادي لما له من تأثير على بقية المجالات التي لها علاقة بالتمكين للمرأة، والتركيز على مسألتي المبادرة والقيادة باعتبارهما جوهر وروح هذا التمكين والغاية الإستراتيجية التي أصبحت المرأة تسعى إلى تحقيقها.

وعلى هذا الأساس جاء موضوع المقاولة النسائية الذي يكاد يتفق الباحثون على كونه يتضمن الأبعاد الثلاثة: الاقتصاد والمبادرة والقيادة.

وقد رأينا منهجيا ألا يخوض المؤتمر في هذا النقاش المعرفي الذي لا يخلو من أهمية، واكتفينا بصياغة ورقة بحثية في هذا المجال أُرسلت لكُتّاب الأوراق وتجارب النجاح تضمنت أهم العناصر التي دار حولها النقاش الأكاديمي والمعرفي والتطبيقي في هذا الموضوع سواء ما تعلق باختلاف المقاربات: المركبة التي رأت المقاولة مشكلة من مستويين، المؤسسة المُنشَأة والمقاول، بينهما علاقة جدلية، أو الأمبيريقية التي ركزت على بعض أبعاد الظاهرة فقط: كالحوار، والفرص، الصعوبات، المقدرات، المعطيات الاجتماعية الديمغرافية... أو بوجهات نظر المدارس المختلفة كالمدرسة الأنجلوساكسونية التي ميّزت بين الروح المقاولاتية والمقاولة والشخص المقاول، أو بعض المؤلفين الذين ركزوا على الأبعاد المعرفية، أو البنيوية أو البراكسيولوجية... أو تجربة الاتحاد الأوروبي الذي اعتبرت المقاولة مرادفة لجميع مكونات تلك العملية الديناميكية التي توصل الفرد لإنشاء مؤسسته بغض النظر عن حجمها، من روح مقاولاتية وإنشاء للمؤسسة أو الأعمال، أو تدخل للعوامل الفردية المتعلقة بالشخص المقاول ذاته. وقد أردنا من خلال هذا المدخل المنهجي أن نحقق هدفين في آن واحد: إزالة الغموض عن المصطلح بالنظر إليه من عدة أوجه، وإبراز الزاوية التي يرغب المؤتمر في أن يتم تناول الموضوع من خلالها.

وفي هذا المجال دعوني أقدم لكم باختصار شديد هذه الزاوية لأرغب لكم، ونحن في اليوم الأول من المؤتمر متابعة أشغاله والخروج بأقصى ما يمكن من فائدة منه.

لقد اعتمدنا في هذا المؤتمر منهجية تقوم على استخلاص الدروس والنتائج من خلال أسلوبين: أوراق بحثية تقوم على دراسة الحالة، وتجارب نجاح تقوم على تقديم حالتها كما حدثت في الواقع.

ولكي نمس كافة القطاعات التي لها علاقة بالمقاولة النسائية صادقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر على خمس محاور هي:

. المقاولة النسائية في مجال الاستثمار الصناعي والتجاري.

. المقاولة النسائية في مجال التربية والتعليم والإعلام.

. الأعمال الحرة النسائية.

. المقاولة النسائية في مجال السياحة والخدمات.

. المقاولة النسائية في المجال الزراعي.

وتم الاتفاق على أساس أن يتم عرض ورقة بحثية واحدة على مستوى كل محور وعدة تجارب نجاح لنتمكن من الحصول على مضمون متكامل يغطي المحور من زاويتين تطبيقية يستخلص فيها الباحث النتائج من خلال دراسة الحالة أو الحالات التي اعتمدها، وتقديم تجربة نجاح يكون صاحب المشروع هو ذاته موضوع الحديث ونتيجته، التي تقدم حية وديناميكية خلال المؤتمر.

ولا أريد أن أسبق الأحداث، وأبدأ في تقديم التجارب أو دراسات الحالة أمامكُن، ولكني اكتفي بأنكن، وأنكم جميعا ستكتشفون حقائق عن المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي ذات أهمية بالغة، كلها ستؤكد، بدون شك، أن المقاولة النسائية هي بحق دليل على قدرة المرأة على المبادرة والقيادة لأجل تحقيق التنمية الوطنية، رغم الظروف الضاغطة والقاهرة أحيانا. إلا أنكن ستَكتشفن حقيقة هذه المرأة التي فجرت طاقاتها رغم كل ذلك وتمكنت من إنشاء مؤسستها أو النجاح في مبادرتها.

إن مقاربة هذا المؤتمر. من خلال التجربة ودراسة الحالة. بلا شك جديدة علينا جميعا ولكننا نؤمن أنها الأكثر فعالية، خاصة وأنها لن تكتفي بالعروض المستخلصة من دراسات حالة، إنما سُتقدم صورا حقيقية مباشرة عن المرأة وهي في الميدان سواء أكان ذلك في الصناعة أو التربية أو الأعمال أو البناء أو الفلاحة. هذا الواقع الميداني هو الذي نرى بأنه سيكون الحافز لكُنّ جميعا لمزيد من الانطلاق في هذا المجال، ولمزيد من التمكين الذي هو غايتنا جميعا.

نأمل لكُنّ جميعا متابعة حسنة لمجريات المؤتمر وأقصى الاستفادة من التجارب والخبرات التي ستُعرض أثناءه، وأعمق نقاش يمكن أن يدور حول موضوعاته، وكل النجاح لأعمالكن وكل التوفيق لمنظمة المرأة العربية، وكل النساء العربيات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البيان الختامي
للمؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية
المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية

تحت الرعاية السامية لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية، انعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة أيام 25 و26 و27 فبراير (شباط) 2013 المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية «المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي: قيادة وتنمية»

وقد شرف السيد الرئيس المؤتمر بكلمة افتتاحية ألقيت نيابة عنه عبر فيها عن مواصلة دعمه للجهود التي ما فتئت تبذلها المنظمة للتمكين للمرأة العربية والرقي بها في جميع المجالات وبخاصة مجال المقاولة وريادة الأعمال.

وبعد الكلمات الافتتاحية الرسمية لدولة الرئاسة وللسيدات الأول ورئيسات الوفود، تم توزيع جائزة أفضل إنتاج إعلامي حول المرأة العربية، التى تقدمها منظمة المرأة العربية دوريا، على الفائزين بها، وكذلك إطلاق الموقع الإلكتروني لمشروع «ألف/ باء حقوق المرأة في التشريعات العربية: المرأة العربية تسأل ومنظمة المرأة العربية تجيب» الذي تنفذه المنظمة، ثم شَرع المؤتمر في أشغاله التي توزعت على خمس جلسات عمل بعدد محاور الملتقى، هي: المقاولة النسائية في مجال الاستثمار الصناعي والتجاري، والتربية والتعليم والإعلام والأعمال الحرة النسائية، والسياحة والخدمات، والزراعة.

وقد تبين من خلال الأوراق والتجارب التي تم تقديمها في المؤتمر أن التطرق لموضوع المقاولة عند المرأة يعد بذاته خطوة جريئة في مجال التمكين للمرأة وأفضل إجابة عن مدى قدرتها على أن تتبوأ مواقع ريادية في مختلف القطاعات.

وبدا جليًا من خلال جل التدخلات كيف أن المرأة العربية تحدت الظروف المحيطة بها اجتماعيا واقتصاديا وتسلحت بالعلم والصبر والأمل لتتمكن من إنشاء مؤسستها أو إدارة أعمالها أو تطوير مشروعها، التربوي أو الفلاحي أو غيره، بل وأن تتبوأ أماكن مرموقة في قطاعات رائدة مثل الصناعة والإعلام والتكنولوجيات الجديدة، فضلا عن خوضها غمار الاستثمار في كافة القطاعات الأخرى ذات الصلة بالتنمية الوطنية.

وقد تفاعل المشاركون في المؤتمر مع التجارب والحالات التي تم عرضها بالتعقيب والنقاش وإبداء الرأي وتقديم اقتراحات لأجل أن يشكل مؤتمر الجزائر بداية الانطلاق نحو أفق أوسع في مجال القيادة والتنمية.

واعتبر المشاركون أن منهجية الطرح التي اعتمدها المؤتمر، بقدر ما كانت مبتكرة وذات نوعية متميزة، بقدر ما طرحت الحاجة إلى ضرورة تطويرها بما يسمح بجعل فكرة المقاولة تصبح واقعا ناجحا، كما دعوا إلى توسيع المشاركة في مثل هذه المؤتمرات وتنويع موضوعاتها مما يعزز من فرص توفير الشروط الموضوعية والنفسية لإخراج المقاولة إلى أفق أوسع وزيادة فرص إنجاحها، ويسمح بتشبيك أفضل بين النساء العربيات المقاولات.

كما دعوا إلى أهمية تعميم نشر التجارب الناجحة على كافة النساء من خلال وسائل النشر الإلكتروني والإعلامي حتى تكون دافعا لهن للانطلاق بقوة أكبر في هذا المجال.

وقد سمح المؤتمر بإجراء مقارنة بين مختلف التشريعات والآليات التي اعتمدتها البلدان العربية لترقية المقاولة النسائية وتطويرها. وأوصى المشاركون بأهمية التنسيق في هذا المجال بغرض النهوض بالمرأة العربية، وضرورة نقل الصورة الإيجابية عنها في مجال المقاولة إلى الشعوب غير العربية للمساهمة في تغيير النظرة النمطية عنها، وذلك من خلال ترجمة تجارب نجاح رائدة وتعميمها بمختلف الوسائل.

ولإعطاء مزيد من الفعالية لنشاط المقاولة النسائية في العالم العربي، أوصى المؤتمر ببناء قاعدة بيانات تشمل الأسواق المالية الوطنية والإقليمية وقوانين الاستثمار في البلاد العربية وبيانات عن المقاولة النسائية.

ولتسهيل المبادرات النسائية في هذا المجال أوصى المؤتمر بتأسيس نظام تمويلي عربي متكامل لمساعدة ودعم المقاولات المنشأة حديثا.

وفي مجال التكوين، أوصى المؤتمر بأهمية إدخال مفاهيم ريادة المقاولة في البرامج والمقررات الجامعية، وربط الطالبات بها من خلال التدريب الميداني في المؤسسات الرائدة، وكذا تعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية.

كما دعا في هذا المجال إلى تشجيع النساء على الارتباط بالتكنولوجيات الجديدة للتخفيف من حدة الفجوة الرقمية ومحو الأمية الالكترونية لدى المرأة باعتبار أن لذلك علاقة وطيدة بتطور المقاولة النسائية.

وأوصى المؤتمر برصد جوائز سنوية تشجيعية للتجارب المقاولاتية النسائية، وتشجيع المبتكرات من النساء على تحويل اختراعاتهن إلى إنتاج قابل للتسويق.

وبهذه المناسبة، أعرب المؤتمر عن إدانته للاعتداء الإرهابي الذي استهدف مركب الغاز بتقنتورين، بعين أمناس والتنديد بالأعمال الإرهابية المقيتة بجميع أشكالها المنافية للقيم العربية والإسلامية والمبادئ الإنسانية، والإعراب عن التضامن مع الجزائر، والإشادة باحترافية قوات الجيش والأمن الوطني في التصدي الحازم لهذا الاعتداء الإرهابي.

كما ندد بالمجازر المرتكبة بسوريا وطالبوا بالوقف الفوري للعنف المدمر الذي يتعرض له الشعب السوري الشقيق لاسيما النساء والأطفال، ومباشرة حوار جدي وشامل، تشارك فيه جميع مكونات الشعب السوري.

وبخصوص الوضع في فلسطين، أكد المؤتمر دعمه اللامشروط لحق الشعب الفلسطيني في استرجاع كافة حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة الإخوة الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم والتنديد بسياسة إسرائيل الاستيطانية وممارساتها التعسفية في حق المواطنين خاصة النساء والأطفال.

وفي ختام الأشغال، عبر المؤتمر عن عميق شكره للسلطات الجزائرية وعلى رأسها فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية راعي هذا المؤتمر ولمعالي السيدة سعاد بن جاب الله وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على حفاوة الاستقبال وكرم الوفادة وحسن التنظيم، مما ساهم بشكل فاعل في إنجاح أشغال المؤتمر.

منظمة المرأة العربية

25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة
القاهرة. جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183101 /24183301 (202+)
فاكس: 24183110 (202+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org